

الشاهد اللغوي

يحيى عبد الرؤوف جبر *

THE ATTESTATIONAL LINGUISTIC EXAMPLES

Yahya Abdul Raouf Jaber

ABSTRACT

This paper deals with some linguistic examples , that attest the grammatical usages of both the word and the sentence . This study is critical and analytical . The main topic which I would focus on is the poetic examples , since it is more in number and importance than the others .

The paper contains several sections in each of which I had discussed a special subject , some of these subjects are :

- 1- The main forms of difference either in the structure of the examples or in the grammatical idea built on .
- 2- The reasons that stand behind the previous forms of differences , e.g the scolastic verity between busreets and kufeets , the synecdochal usage of some words and dectational mistakes .
- 3- We do respect the linguistic efforts which our for-fathers achieved , but this doesn't mean that we have to ignore the mistakes which can be grasped here or there in the heritage of some of them , or the negative result , caused by some linguistic deficits , like the decline of the linglistic standerd of the students .
- 4- Finally , this paper came up to some conclusions and proposals which , if applied , can demonstrate effictiveness and successful results .

ملخص

يتناول هذا البحث طائفة من الشواهد اللغوية بالنقد والتحليل ، ويدور بشكل خاص حول الشواهد الشعرية دون غيرها ، ذلك لأنها الأكثر ولأن الاختلاف حول بعضها أشد . ويستوي في ذلك شواهد الألفاظ والمعاني ، وشواهد النحو والصرف وغيرها من علوم العربية .

* استاذ مشارك بقسم اللغة العربية وأدائها - جامعة النجاح الوطنية .

وقد قسمنا البحث الى ما تحدثنا فيه عن أوجه الخلاف والاختلاف مدعين ذلك بكثير من الشواهد والأمثلة ، فمن اختلاف في اسم الى اختلاف في لفظ أو معنى ، الى اختلاف في حركة أو مبنى ، ثم ، وهو الأخطر ، الى اختلاف في قاعدة توضع ويقاس عليها من بعد .

ثم جننا بالأسباب التي نراها تقف وراء هذا الاختلاف ، وفي مقدمتها اختلاف الرواة والمدارس نتيجة للتباين المذهبي ، لا سيما بين البصريين والكوفيين .

وبيننا أنه في الوقت الذي يجب علينا فيه أن نجل جهود السلف ، لا يجوز لنا أن نتغاضى عن المآخذ والثغرات التي واكبت مسيرة تراثهم الينا ، فاذا هي تطل برأسها كأبواب يلج من خلالها المغرضون الى التعريض باللسان العربي ، وكمطايا يعتليها « المتعبون » الذين يصمون العربية بالعقم والعسر ، يستثقلونها وهي لغتهم .

وأعقبننا ذلك بما رأيناه نتيجة لما تقدم ، كتعدد القواعد وتدني مستوى التحصيل اللغوي ، وتضخم المعجم العربي ، واختتمنا البحث بمقترحات نعتقد أنها قد تقيم أوداً ، وتسد عجزاً ، والله من وراء القصد .

توطئة

هذا بحث نسلط به الضوء على شواهد اللغة بغية الكشف عن حقيقة أمرها ، وحظها من السلامة ، وما ترتب على ذلك من نتائج وآثار مباشرة أو غير مباشرة ، وسواء أكانت قريبة عهد بعصر التدوين أو بعيدة لم ينج منها عصرنا الحاضر . وقد تدرجنا فيه بحيث أتينا على جل ما يندرج تحته ، فعرضنا لأنواع الشواهد ، ثم فصلنا القول في أوجه الخلاف والاختلاف التي أحصيناها من خلال استقراء طائفة كبيرة من شواهد اللغة المختلفة .

ولم نقف عند شاهد ولا خبر أكثر من سواه ، الا بمقدار ما يعكس ذلك الشاهد أو الخبر حقيقة ما نرجوه من وراء هذا البحث ، وهو أن بعض شواهد اللغة ، وتحديد الأشعار منها والأرجاز حريّة بأن نقف عندها ملياً وأن نعيد النظر في كثير منها ، ليس انتقاصاً لجهود أسلافنا ، ولا مساً بشأنهم ، ولا تطاولاً على تراث العربية الخالد ، ولكن حرصاً منا على مواصلة جهودهم في خدمة اللغة ، وإعلاء لشأنها وشأنهم ، وخفضاً للجنح أمام عظمة هذا التراث المجيد .

وما نراهم في كثير مما اختلفوا فيه الا منطلقين من حرص زائد على سلامة اللغة ، وتحيص أدق وأشد لشواهدنا ، خدمة للقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولكن هذا لا يعني أن أحداً منهم لم يغادر صواباً ، أو لم يقع في الخطأ ، أو لم يبالغ في موقف . وجدير بالذكر هنا أن كثيراً من المآخذ مردها الى الرواة الذين راحوا يتسابقون في هذا المجال ، ومنهم

صالح مهتد ، وظالم لنفسه يحرف الكلام عن موضعه ، ويصنعه صناعة .

وقد ذيلنا هذا البحث بما هو مظنة الصواب من اقتراحات نرجو أن تلامس أذهان سدنة اللغة ، والقائمين على أمرها ، وأولئك الذين يضعون الكتب للتلاميذ ، عسى أن يكون في ذلك ما ييسر عسيراً ، ويصل مبتوراً بين اللسان العربي وأهله . والله من وراء القصد يهدي السبيل .

ما هو الشاهد

الشاهد لغة هو الحاضر المائل ، مطلقاً أو خصوصاً ، أثناء وقوع الحادث أو نحوه ، فهو يقف على دقائقه كلها أو طائفة منها . وهو في اصطلاح القضاء شخص سمع او رأى حدثا ما ، فهو يؤكد وقوعه لدى المحكمة أو نحوها .

أما في الاصطلاح اللغوي فهو جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه ، كالقرآن الكريم ، تتسم بمواصفات معينة ، سنتعرض لها في ما يأتي ، وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً لمعناه ، أو نسقاً في نظم أو كلام . أو على وقوع شيء ، إذا اقترن بغيره او على علاقة بين لفظ وآخر ، أو معنى وغيره ، وتقديم أو تأخير ، واشتقاق أو بناء ، ونحو ذلك مما يصعب حصره ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء . وسندور بهذا البحث حول الشاهد اللغوي وحسب ، وذلك على النحو الذي سنبينه في ما يأتي :-

أقسام الشواهد اللغوية

أ - من حيث موضوعاتها :-

تنقسم الشواهد اللغوية الى أقسام عديدة من حيث موضوعاتها التي ترد فيها ، ذلك ان لكل علم من علوم العربية شواهده المختلفة ، ويمكن اجمال أهها على النحو التالي :-

١ - الشواهد المعجمية :

ونعني بها ما جيء به من كلام العرب شاهداً لاسم أو لصيغة أو لمبنى تشتق من أصل لغوي ، او لمعنى تنصرف له هذه المفردة العربية أو تلك ، سواء أكان معنى أصلياً أم مجازياً ، وليس شرطاً في هذه الشواهد أن تكون مما ورد في المعاجم ، بعضها أو كلها ، ولكن يكفي أن تكون قد وردت في أي مصنف كان ، لتوكيد صيغة ، أو بناء أو استخدام لفظ لمعنى مما درجت

عليه المعاجم في تنوع مادتها ، ومهما اختلفت مدارسها .

فقد نجد كثيراً من الشواهد - المعجمية - في كتب ليست بمعاجم ، ولكنها تبحث في اللغة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ومن أمثلة هذه الكتب : نظام الغريب للربيعي والمداخل والعشرات في غريب اللغة لأبي عمر الزاهد ، المسلسل لأبي طاهر التميمي الأشركوني ، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ لابن الأجدابي وغير ذلك كثيراً جداً .

ويندرج تحت هذا النوع شواهد الصرف ، لأن مادته الى اختلاف في البيئة الداخلية للمفردات ، وكل ذلك الى اختلاف في المعاني ، وتلكم هي بعض حدود المعجم . كما يدخل فيه شواهد لغات القبائل واختلاف لهجاتها وأسائها واشتقاقها ، والأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم - القراءات ، واسماء البلدان ونحوها ، لأن ذلك كله الى اتصال وثيق بالالفاظ والمعاني ، وهذا أيضاً داخل في حدود المعجم العربي . وتمتاز الشواهد المعجمية عن غيرها من الشواهد بوفرة العدد .

٢ - الشواهد النحوية :

وتأتي في المرتبة الثانية بعد الشواهد المعجمية من حيث العدد ، وتقصد بها ما جيء به من كلام العرب شاهداً لعامل نحوي أو لأثر إعرابي أو علامة بناء أو إعراب أصلية كانت أم فرعية ، ونحو ذلك مما يقوم عليه النحو العربي وأصوله ، وأوجه الخلاف في مسائله وقضاياها بين المدارس المختلفة ، يستوي في ذلك الشاذ النادر والقياس المطرد .

وجدير بالذكر أن هذه الشواهد ، تنتمي إلى أدب العصور التي يحتج بكلام العرب فيها ، وبما جرى مجراه ، فهي في ذلك سواء والشواهد المعجمية ، وإن كان من الجائز الاستشهاد بكلام العرب بعد تلك العصور ، لكن لرصد تغير في دلالة أو تمثيل لكلام ، أو بيان استخدام ، كما أنها تختلف عن الشواهد الآتي ذكرها من حيث عدم ارتباطها بزمان بعينه .

٣ - شواهد النقد والبلاغة والعروض :

وهي أبيات من الشعر - أو غيرها - جاء بها من كلام العرب أصحاب هذه العلوم شواهد وأمثلة لبيان معنى حسن أو ردي ، أو صورة مليحة أو قبيحة ، أو وزن موسيقي أو زحاف أو نحو ذلك مما لا يخفى على القارئ . كل ذلك دون التقييد بزمان أو بمكان ، لأنها لا تقوم في

جوهرها على الألفاظ لمعانيها و لآثار بعضها في بعض بقدر ما تقوم على ما يطرأ في ذهن المتلقي عند تلقيها من استجابة تتمثل في استحسان أو استهجان ، أو في أذنه عند سماعها من استساغة واستمراء أو نفور ونحوه .

وسنقصر بحثنا على النوعين الأول والثاني ، لأنها شواهد المعاني والألفاظ والنحو الذي جرى عليه اللسان العربي ، وهذه مما لا علاقة له بالمتلقي واختلاف أمره من إنسان لآخر ، كما هي الحال في النوع الثالث ، ذلك أن اللغة : ألفاظها ومعانيها ونحوها حقيقة مجردة تقع خارج الانسان ، أو قل هكذا درج الناس في تعاملهم باللغة وعلاقتهم بها ، وان كان ذوبان اللغة في الانسان أعلى من كونها تقع خارجه ، لأن هذه هي الحقيقة المتبادلة بين الانسان ولغته ، وما نرى الفجوة القائمة بين العرب ولغتهم الا نتيجة لفقدان هذه العلاقة ، حيث لم تعد اللغة للخلق والابداع والتغيير والترابط ... فقد قتلها الدرس التقليدي ...

ب - من حيث أنواعها الأدبية :

تختلف شواهد العربية تبعاً لاختلاف أنواعها الأدبية ، ويمكن إجمال هذه الأنواع في ما

يأتي :-

١ - الشواهد القرآنية :

ونقصد بها الشواهد المقتبسة من القرآن الكريم بما في ذلك القراءات المختلفة حتى الشواذ منها . ويعد القرآن الكريم في مقدمة أنواع الشواهد ، وأعلىها رتبة ، لأنه دون شك ، أفصح الكلام ، وأولاه بالأخذ والاطمئنان الى صحته وعدم تحريفه .

وقد اختلف اللغويين والنحاة في الاستشهاد بآية وقراءته ، فمنهم من فعل دون تحفظ يذكر ، كالكوفيين ، حيث كان موقفهم من القراءات يقوم على احترامها والتخرج من مخالفتها على نحو ما نلمسه في قول الفراء : « أتباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه »^(١) وقوله في لغة القرآن الكريم « إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق ، وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجج من الشعر »^(٢) .

١ - الفراء ، أبو زكريا يحيى : معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي . دار الكتب المصرية . القاهرة سنة ١٩٥٥ م ، ج ١ ص ١٤ .

٢ - الفراء ج ١ ، ص ١٤ . وانظر أيضا ابن فارس أحمد : الصحاحي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها . تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة سنة ١٣٦١ هـ ص ١١ .

ومنهم محتفظون كالبصريين ، طعنوا على بعض القراءات ، وأخضعوا مجملها الى قواعدهم ، فقبلوا منها ما وافقها ، واحتجوا به ، ورفضوا ما لم يوافقها ، ورموه بالشذوذ . فقدموا بذلك القاعدة على النص القرآني بالرغم من أنه موثَّق ومتواتر .

يقول صاحب الخزانة : « كلامه عزَّ اسمه أفصح الكلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأذه »^(٣) ذلك أنه ، كما ذكرنا قبل قليل ، أولى الكلام بالأخذ ، نظراً لصحته والاطمئنان الى عدم تحريفه . ومن دواعي العجب أنهم ربما استشهدوا بالأشعار المجهولة ، وقدموها على قراءات مشهورة ، وذهب بعضهم الى أبعد من ذلك فحرّم بعض القراءات ، كما فعل المبرِّد في قراءة حمزة قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٤) إذ عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض - الباء - فقال : « لا تحل القراءة بها »^(٥) بالرغم من أن ابن مسعود وابن عباس ومجاهداً وقتادة وغيرهم قد قرأوا بها .

ولا يعني ما تقدم أن البصريين لم يستشهدوا بآيات من القرآن الكريم ، التي تُقرأ على وجه واحد ، بل كان التوجّه العام الى رفع مكانة القرآن الكريم والبعد به عن الجدل وأسبابه ، احتراماً له وتقديساً ، ومع ذلك فهذا هو سيبويه يستشهد بنحو من ٣٧٣ شاهداً قرآنياً^(٦) ، وهذا هو أبو العباس المبرِّد من بعده يستشهد بها يربو عن ٥٠٠ شاهداً قرآني^(٧) .

٢ - شواهد الحديث النبوي الشريف :

الحديث النبوي الشريف هو كل ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة^(٨) . ولكنه عند النحاة هو قول النبي ﷺ ، وانما يهتم النحويون بالقول لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم^(٩) .

٣ - البغدادي ، عبد القادر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، المجلد الأول ، تحقيق عبد السلام هارون . دار الكاتب العربي ، القاهرة سنة ١٣٨٨ / ١٩٦٨ ص ٤ .

٤ - سورة النساء ، الآية ١ .

٥ - ابن يعيش ، يعيش بن علي : شرح المفصل ، المجلد الثالث - المطبعة المنيرية . القاهرة د.ت ص ٧٨ .

٦ - ناصف ، علي النجدي : سيبويه امام النحاة ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٣ ص ٤٢٥ .

٧ - المبرِّد ، محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة . من منشورات وزارة الاوقاف المصرية . القاهرة سنة ١٣٩٩ ، مقدمة المحقق ص ٩٥ .

٨ - الخطيب ، محمد عجاج : السنة قبل التدوين ، القاهرة مكتبة وهبة سنة ١٩٦٣ ص ٢٢ .

٩ - رفعت ، محمد : اصول النحو السماعية : رسالة ، بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر رقم ٨٣٥١ ص ٤٨ .

وقد اختلف أهل اللغة في الاستشهاد بالحديث اختلافاً كبيراً ، بين ميجز أخذ به ، كابن خُرُوف (٦١٠ هـ) وابن مالك (٦٧٢ هـ) والدَّمَامِينِي (٦٨٠ هـ) وابن سَعِيدِ التُّوَسِّي (١١٩٩ هـ) ومتحفظ يميزه بما صح من لفظه كأبي اسحق الشاطبي (٧٩٠ هـ) ومنكر لا يراه كابن الصّائع (٦٨٠ هـ) وإبي حَيَّانَ الاندلسي (٧٤٥ هـ) والجَلالُ السُّيوطي (٩١١ هـ) .

وحجة المنكرين أن بعض أحاديث النبي ، عليه الصلاة والسلام ، رويت بالمعنى لا باللفظ . وهذا يعني ان ذلك كلام الرواة واقوالهم لا كلامه ﷺ وفي هذا المعنى يقول ابو حيان « انها ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول ﷺ اذ لو وثقوا بذلك ، لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات القواعد الكلية »^(١٠) .

وهذه حجة مرفوضة ، لأن تدوين الحديث إنما تم قبل نهاية عصر الاحتجاج ، أي أنه حتى لو صح ما قيل من تغيير ألفاظ النبي عليه الصلاة والسلام ، فإن الفاعل من الفصاحة بحيث يصح الاستشهاد بكلامه ، والا كيف تم لهم الاستشهاد بالشعر الذي قيل في نفس الفترة وبعدها ؟ . يضاف الى ذلك أن علماء الحديث قد بينوا لنا الصحيح والحسن من الأحاديث دون سواهما مما لا يوثق به ولا يؤخذ .

وربما شجع اللغويين على مذهبه هذا ما وقع فيه بعض رواة الحديث من الاعاجم من اللحن ، ولكن هذا مردود ايضا بان اللغويين ، لا سيما الكوفيين ، احتجوا بمرويات حماد الراوية على ما كان من وضعه ولحنه^(١١) .

وبالرغم مما تقدم ، فقد استشهد بالحديث النبوي الشريف كثير من أهل اللغة والنحو ، كالمبرد الذي استشهد في المقتضب بأربعة أحاديث بينما استشهد سبويه بعشرة ، وكذلك ابن الأنباري في الإنصاف^(١٢) . حتى اولئك الذين منعوا الاحتجاج بالحديث ، لم يجدوا لانفسهم بدا من الاستشهاد به ، بل لقد ذهب بعضهم الى ابعد من ذلك حين أكثر من اعتماده على الأحاديث ، فالجلال السيوطي يستشهد في همع الهوامع بمئة وخمسة وخمسين حديثاً متجاوزاً في

١٠ - البغدادي : خزائن الأدب ٥/١ وانظر لمزيد من التفاصيل نفس المرجع ٨٤/١ والسيوطي ، جلال الدين : الاقتراح ، تصحيح عبد الرحمن يحيى ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، الهند ، سنة ١٣٥٩ ص ١٧ وهمع الهوامع ، مطبعة السعادة . القاهرة سنة ١٣٢٧ هـ ١٠٥/١ والشاعر ، حسن موسى : النحاة والحديث النبوي الشريف ، منشورات وزارة الثقافة الاردنية ، الطبعة الأولى ، عمان ١٩٨٠ (مواضع مختلفة) .

١١ - المبرد : المقتضب ، المجلد الأول ص ٩٤ . ولكن الشاعر في (النحاة والحديث) ص ٩٣ قد أحصاها ثلاثة .

١٢ - الشاعر : النحاة والحديث ، ص ٩٣ .

ذلك من كان يرى الاستشهاد بالحديث كابن مالك ، الذي استشهد في عُمدة الحافظ بسبعة وأربعين حديثاً^(١٣) .

٣ - شواهد الشعر والرجز :

وهي أكثر الشواهد عدداً ، ذلك لوفرة ما روي منها ، فالشعر « مَعْدِن علم العرب ، وسِفْر حكمتها ، وديوان اخبارها ، ومستودع أيامها »^(١٤) وهو أيضاً كما يقول ابو هلال العسكري « ديوان العرب وخزانة حكمتها ، ومستنبطُ آدابها ومستودع علومها »^(١٥) ، وبه « حُفِظَت الانساب وعُرفت المآثر وتُعَلِّم اللغة »^(١٦) .

ثم ان الشعر لا يتمتع بها تتمتع به الشواهد القرآنية وشواهد الحديث من قدسية جعلت كثيراً من اللغويين يترددون في استخدامها مؤثرين الاعتماد على شواهد الشعر والرجز وغيرهما . يقول محمد عيّد في هذا الصدد : « ان الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الاساسي على الشعر ، اذ يكون - وحده - العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء ابن مالك الذي اعتمد على الحديث ، وأبي حيّان الذي اهتم بإيراد الكثير من لغات القبائل في كتابه « ارتشاف الضرب من كلام العرب » وابن هشام الذي وجّه عناية خاصة لنصوص القرآن^(١٧) .

ونضيف : ان هذه الظاهرة لم تسد كتب النحو العربي وحسب ، ولكنها تجاوزتها الى معاجم اللغة وما يشبهها من كتب الألفاظ والمعاني كالمُخَصَّص لابن سيده والمعاني لابن قتيبة والعشرات لأبي عمر الزاهد ، ولاي عبد الله القزّاز ، وكتب الأضداد المختلفة وغيرها . ولكن نسبة النصوص القرآنية والأحاديث النبوية في كتب اللغة والنحو ترتفع كلما تقدم الزمان ، ويتضح ذلك بمطالعة سريعة في لسان العرب وتهذيب اللغة وتاج العروس ومصنفات ابن هشام الانصاري والسيوطي . والأشعار التي يحتاج بها ضربان : جاهلية وإسلامية ، والأولى أولى وأعلى ، ولا تحد ببداية

١٣ - المرجع نفسه ص ٩٣ ، ٩٤ .

١٤ - ابن قتيبة : أبو محمد الدينوري : عيون الاخبار، المجلد الثاني ، حيدر آباد الدكن سنة ١٩٣٦ ، ص ١٨٥ .

١٥ - العسكري ، أبو هلال : كتاب الصناعتين ، تحقيق محمد الجاوي ، دار احياء الكتب العربية . عيسى الباني الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٩٥٢ ص ١٠٤ .

١٦ - ابن فارس : الصحاحي ص ٢٣ .

١٧ - عيد ، محمد : الرواية والاستشهاد ، القاهرة ، عالم الكتب سنة ١٩٧٢ ص ٣٨ .

واضحة ، أما الثانية فقد اختلفوا في حدها الزمني تبعاً لاختلاف المكان ، ففي الحاضرة ، وقفت جمهرة أهل اللغة بالاستشهاد عند إبراهيم بن هرمة ، حيث نقل ثعلب عن الاصمعي انه قال « ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج »^(١٨) على اننا نجد الخليل بن احمد يستشهد في معجم العين بشعر بشار بن برد^(١٩) . ونجد ابا بشر البندنجي يستشهد في كتابه « التَّفْهِيْمَةُ فِي اللُّغَةِ » بأوائل العباسيين كاسحق الموصلي^(٢٠) ، ونجد بن قُتَيْبَةَ يستشهد باشعار العباسيين كبشار وخلف الأحمر^(٢١) ، كما استشهد الجوهري بشعر أبي تمام وإسحق الموصلي^(٢٢) .

ونظراً لهذا التباين في الحد الزمني لكلام العرب الذي يجوز الاستشهاد به ، فقد اتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً في هذا الشأن ينص على ان العرب الذين يوثق بعريبتهم ويستشهد بكلامهم ، هم عرب الأمصار الى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب الى آخر القرن الرابع^(٢٣) .

وانما حمل اهل اللغة - قديماً وحديثاً - على التدقيق في الحد الزمني شيوع اللحن واختلاف الروايات وتضارب المذاهب والأهواء ، مما أغرى كثيراً من الرواة والنُسخاء الى الزيادة في الشعر وتحريفه عن موضعه ، وقد تتضح هذه الحقيقة في قول ابن سلام في أول كتابه « طبقات فحول الشعراء »^(٢٤) : وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ، ولا حجة في عريبتة ... وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب ، لم يأخذوه عن أهل البادية ، ولم يعرضوه على العلماء ، وليس لأحد - اذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على ابطال شيء منه - ان يقبل من صحيفة ، وان يروي عن صحفي « لانها فاتتها فرصة المشافهة والنقل المباشر » .

١٨ - السيوطي : الاقتراح ، ٣٧ ، والبغدادي : الخزانة ١ / ٦ وكانت وفاة ابن هرمة بعد ١٥٠ هـ .

١٩ - مادة (جعب) ص ٢٧٢ .

٢٠ - البندنجي ، أبو بشر : التَّفْهِيْمَةُ فِي اللُّغَةِ ، تحقيق خليل العطية بغداد وزارة الاوقاف سنة ١٩٦٧ ص ٢٧٩ .

٢١ - ابن قُتَيْبَةَ : المعاني الكبير ، المجلدان الاول والثاني . حيدر أباد الدكن ، الهند سنة ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٩ م ص ٤٣٣ ، ٦٦٦ ، على الترتيب

٢٢ - الجوهري ، نصر : تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور ، القاهرة ، دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٦ هـ (حضر ، حلاً) .

٢٣ - حسن ، عباس : اللغة والنحو ، القاهرة ، دار المعارف سنة ١٩٦٦ ص ٧٠ وانظر : آل ياسين : الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث الهجري ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٠ ص ٧٠ ، ابن جني ، عثمان : الخصائص ، المجلد الثاني ، تحقيق محمد علي التجار ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م

ص ٥ .

٢٤ - ص ٦٠٥ .

ومثل ذلك في دلالتة ما ذكره ابن جني في رؤبة وابيه العجاج الراجزين التميميين « وقد كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه ويقولون : تَهَضُّوا اللُّغَةَ وولِّدَها ، وتَصَرَّفَ فيها غير تَصَرَّفِ الأَفْحاح فيها »^(٢٥) ، ذلك أنها كانا ممن يُلغزون في رجزهم ويأتیان بما يغريان به النحاة وغيرهم من أهل اللغة .

وقد اشترط اللغويين في ما يستشهد به من الشعر التقدم في العصر ويبدو ذلك واضحاً في قول أبي عمرو بن العلاء في الأخطل « لو ادرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما فضلت عليه أحداً »^(٢٦) ، وقريب منه قول الأصمعي في بشار بن بُرد^(٢٧) . وبهذا تكون أشعار الجاهلية أعلى رتبة من سواها في مجال الاستشهاد للمعاني اللغوية والعلاقات النحوية وما ينضم إليها .

كما اشترطوا صفة البداوة في قائل الشاهد ، فالعرب - على حد قول الأصمعي ، لا تروى أشعار عدي بن زيد العبادي ولا أبي دؤاد الإيادي لأن ألفاظها ليست بنجدية^(٢٨) ، والمعروف ان نجدا كانت دار رحلة دائبة ، وربما بقي كثير من أرجائها على هذه الحال الى يومنا الحاضر ، وفي أهلها عشق باد للتبدي واتخاذ الهجر . وكان أبو دؤاد وعديُّ بنُ زيد بقيان في العراق حيث كانت الآرامية والفهلوية تنازعان العربية السيادة والانتشار .

وقد جعل الجاحظ الصبغة الاعرابية شرطاً صريحاً في الشاعر حيث قال « ومن تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرابياً »^(٢٩) ، ذلك ان للشعراء البدو طريقتهم في النظم ، لأنهم يأتون به على أحسن وجه ، فان « أحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ، ومعناه ظاهر في لفظه »^(٣٠) ، وكان البصريون أبعد من الكوفيين في شرط البداوة ، ويتضح ذلك في قول الرِّبَاشِيِّ (٢٥٧ هـ) يتندَّر بالكوفيين : « انما أخذنا اللغة عن حَرَشَةِ الضَّبَابِ وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء - الكوفيون - يأخذونها من أكلة الشوازير وباعة الكواميخ »^(٣١) يقصد أهل الحواضر .

٢٥ - ابن جني : الخصائص ١ / ٣٦٩ .

٢٦ - الأصفهاني ، أبو الفرج : الأغانى ، المجلد السابع ، القاهرة ، دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٥ - ١٣٨١ هـ ص ١٧٤ .

٢٧ - نفس المرجع ٣ / ٢٣ ومجمل رأيه فيه أنه حقيق بأن يستشهد بشعره .

٢٨ - المرزباني : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، القاهرة ، المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣ هـ ، ص ٧٣ .

٢٩ - الجاحظ ، عمرو : البيان والتبيين ، المجلد الأول ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٤٨ ، ص ٩٤ .

٣٠ - المصدر نفسه : ص ٨٣ .

٣١ - السيرافي ، أبو سعيد الحسن : اخبار النحويين البصريين . بعناية كرتكو ، بيروت ، الكاثوليكية ١٩٣٦ ، ص ٦٨ والسيوطي : الاقتراح ص ٨٤ . واليرابيع جمع يربوع ، حيوان صحراوي كالفأر . والشوازير من أطعمة الفرس وأهل الحواضر والكامخ : ما يؤتد به ، وكلها كناية عن التحضر واللين .

غير أن البصريين ، في حقيقة الأمر ، لم يلتزموا بذلك ، فأخذوا عن أهل الحواضر كُرُوبَةً والْفَرَزْدَقَ . وكان يونس بن حبيب (١٨٢ هـ) يستشهد في اللغة بكلام ابي علي الأشواري ، وهو فارسي سكن البصرة ، وهو الذي قال فيه الجاحظ (٢٥٥ هـ) في البيان والتبيين^(٣٢) « انه كان يجلس إليه العرب والفرس ، فكان يتعجب من فصاحته ، فلا يدري بأي اللسانين افسح » . وكان الأصمعي لا يحتج بشعر ذي الرمة لأنه تحضّر وأكل المالح والبقل^(٣٣) ولا بشعر الكميّ بن زيد لأنه سكن الموصل^(٣٤) ، ولأنه تعلّم النحو^(٣٥) فكانه كان يصنع الشعر ليأتي موافقاً للنحو .

ومما اشترطوه في الأشعار التي يستشهد بها أن تكون معروفة بنسبتها الى قائلها ، اذ لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو مولوداً أو لمن لا يوثق بكلامه^(٣٦) ، غير أن الاوائل قليلاً ما كانوا يذكرون القائل ، وربما كانوا يجهلونه ، وربما وضعوا هم أنفسهم أشعاراً ليعرفوا القراء كيف تكون مجاري النحو ، وقد جاء مثل هذا القول على لسان أحد رواة النوادر^(٣٧) ، تعليقاً على قول الشاعر :

وما عهدُ كَعَهْدِكَ يا أماما

قال : « انشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عبارة على غير ضرورة ، وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر » .

وجدير بالذكر ان المطالع في كتب النحو واللغة ليقف على نسبة كبيرة من الشواهد غير منسوبة لقائل معين ، ففي المقتضب ، على سبيل المثال ، استشهد المبرد بواحد وستين وخمسةائة شاهد من الشعر والرجز لم يتجاوز عدد ما نسب منها لقائله مائتي شاهد ، وقل مثل ذلك في كتاب سيبويه وغيره ، وفي المعاجم المختلفة .

٣٢ - المجلد الأول ص ٢٨٣ .

٣٣ - الزبيدي أبو بكر : طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة دار المعارف سنة ١٣٧٣ هـ ،

١٩٥٤ م ص ١٩٠ ، والمالح : السمك ، والبقل : نبات عشبي يفتدي به الانسان دون تحويلة صناعيا ، والجمع بقول .

٣٤ - السيوطي : المزهري في علوم اللغة وانواعها ، المجلد الثاني . نشر محمد جاد المولى وزميله ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٨ / ١٩٥٨ ص ٣٤٠ .

٣٥ - المرزباني : الموشح ص ٢٠٩ .

٣٦ - البغدادي : الخزانة ٨ / ١ .

٣٧ - الأنصاري ، أبو زيد : النوادر في اللغة ، تحقيق محمد عبد القادر احمد ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الشروق سنة

١٤٠١ هـ ، ص ٣١ .

ومهما تكن من حال ، فان ما تقدم مقصود به الاحتجاج لأصول اللغة وقواعد النحو والصرف ، أما الأشعار التي لا تتحلّى بسمات أشعار الاحتجاج ، والتي جاءت من بعد عصره ، فإنها يجوز التمثيل بها لما جد ويجد في حياة اللغة من تغيرات واستخدامات ... ليس في القواعد والأصول ، ولكن في ما يتعلق بكون اللغة ظاهرة اجتماعية ، ومن حيث التغير الدلالي وما هو مولد أو دخيل من لغة أخرى .

وسينصب حديثنا في هذا البحث حول شواهد الشعر والرجز التي بنيت عليها أصول اللغة ومعاجمها وقواعد نحوها وصرفها ، ذلك لوفرتها ، وخطورتها إذ تشكل أكثر من ثلثي شواهد اللغة والنحو ، وترتفع فيها نسبة الاضطراب الى درجة عالية . ذلك أنها - كما قلنا - لا تتمتع من القدسية بشيء يردع المتقولين عن التلاعب بها .

٤ - شواهد اخرى :

ومن الشواهد التي اعتمدها علماء اللغة والنحو في مصنفاتهم الأمثال وخطب العرب ولهجاتها وأقوالها مما ينتمي الى الفترة التي يستشهد بما قيل فيها من الشعر ، وهي قليلة نسبياً ، وتأتي في الترتيب بعد القرآن والشعر ولعلها تضاهي الحديث في ذلك أو تتقدمه ، والخلاف حولها قليل بالنظر الى ما تقدم .

أوجه الخلاف والاضطراب

تتعدد أوجه الخلاف والاضطراب في كثير من شواهد اللغة والنحو من الاشعار والارجاز الى حد بعيد ، وسنحمل في ما يأتي اخطر هذه الأوجه وأبرزها ، ممثلين لكل منها بما يوضحه من الشواهد .

١ - نسبة الشاهد :

يقف المطالع في مصادر اللغة والنحو على كثير من الشواهد يعتري نسبتها اضطراب كبير يتراوح ما بين جهل بالقاتل أو عدم ذكره ، وبين نسبة الشاهد الواحد الى عدد مختلف من الشعراء والرجاز ، وقد نكتفي بذكر مثال أو مثالين لكل من اللغة والنحو ، لتوضيح كل ظاهرة مما تقدم ، فالشاهد اللغوي :-

أرقت له وشايَ عني رجالٌ وقد كثرَ المَخَيلُ والسُّدودُ
ورد في عدة مصادر دون نسبة الى قائل بعينه ، ولعل أول مصدر ورد فيه هو كتاب المطر لأبي زيد الأنصاري^(٣٨) ، شاهداً على « المَخَيل » جمع مُخِيلَة بضم الميم أو فتحها ، بمعنى السحابة يخال فيها المطر ، أي يظن أنها مطيرة ، وهي خليقة بذلك .

وقد ورد هذا الشاهد ، مع اختلاف في الرواية ، في لسان العرب لابن منظور^(٣٩) ، والمُخَصَّص لابن سيده^(٤٠) ، وتاج العروس للزبيدي^(٤١) ، واتفاق المباني وافتراق المعاني لابن بَنِين^(٤٢) وهو فيها جميعاً دون نسبة الى قائل معين .
والشاهد النحوي :

فإنه أهل لأن يُؤكِّرما^(٤٣)

٣٨ - وقبله

تَبَصَّرَ هل ترى ألوأح بَرقي أوأئله على الأفعاة قُودُ

- وقد ورد الشاهد بروايات مختلفة منها « فعدت له » أو « قعدت له » في أوله انظر : البلغة في شذوذ اللغة ص ١١٠ .
٣٩ - ابن منظور محمد : لسان العرب ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة والنشر ، سنة ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ (خيل) (٣ / ٣٧٣) .
٤٠ - ٩٥ / ٩ برواية « قعدت » ، وشيئاً .
٤١ - ٣ / ٣٧٣ (خيل) .
٤٢ - ص ٢١٦ .
٤٣ - يستشهد به على بقاء همزة « أفعل » في المضارع المسند للمفعول (المبني للمجهول) .

باد فيه الوضع ، وقد قال فيه البغدادي ، في شرح شواهد الشافية : « وقد بلغت في مراجعة المواد والمِظَان فلم أجد قائله ، ولا تتمته »^(٤٤) ، وقد استشهد به المبرد في المقتضب^(٤٥) ، وابن الأنباري في الانصاف^(٤٦) . ونميل إلى أن تكون هذه الشواهد وما يشبهها مصنوعة ، وقد ترتب على ذلك تأسيس قاعدة على ما هو موضوع ، وهذا من أكبر الخطأ .

والشاهد اللغوي : (الطويل)

وقد يَقْصُرُ الْقُلُّ الْفَتَى دُونَ هَمِّهِ وَقَدْ كَانَ لَوْلَا الْقُلُّ طَلَّاعٌ أَنْجِدِ

اختلفوا في نسبته الى عدد من الشعراء ، فهو تهذيب اللغة^(٤٧) ولسان العرب^(٤٨) وتاج العروس^(٤٩) ، ودقائق التصريف^(٥٠) ، منسوب لخالد بن علقمة الدارمي ، وهو في الموشح^(٥١) منسوب لحميد بن شحاذ الضبي ، واسمه محمد ، وهو من الشعراء الاسلاميين . كما ورد منسوباً لعلقمة الفحل في ديوانه^(٥٢) ، وورد في عدد كبير من المصادر منسوباً وغير منسوب وبروايات مختلفة في بعض الفاظه ، وأكثر استخداماً شاهداً على عبارة « طلاع انجد » لمعنى « سام لمعالي الأمور » كطلاع الثنايا^(٥٣) .

والاختلاف في نسبة هذا الشاهد مرده الى الرواة ، إذ يبدو أن أكثر من واحد رواه لأكثر من قائل بعينه ، ولكن هناك اختلافات تعود الى اضطراب الخط الذي كتبت به صحف الرواة

٤٤ - ص ٥٨ .

٤٥ - ٩٦ / ٢ .

٤٦ - ص ١٤٨ ، ٧ ، ٤٦٦ .

٤٧ - الأزهرى ، أبو منصور : تهذيب اللغة ، المجلد الثاني ، تحقيق عبد السلام هارون . بيروت ، دار الكاتب العربي سنة ١٩٦٧ ص ٤٧٤ .

٤٨ - ابن منظور ٤ / ٤٢٢ ، ١٤ / ٨٢ .

٤٩ - الزبيدي محمد : تاج العروس في شرح القاموس ، القاهرة ١٣٠٦ هـ (مادة نجد) .

٥٠ - المؤدب ، ابن سعيد : دقائق التصريف ، تحقيق أحمد القيسي وزميله . مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٨٧ ص ٢٠٢ .

٥١ - المرزباني : الموشح ص ٣٤٤ .

٥٢ - خمسة دواوين « مجموع شعري » . القاهرة . المطبعة الوهبية سنة ١٢٠٥ هـ ، ص ١٣٥ .

٥٣ - انظر لهذا الغرض ابن بنين ، سليمان : اتفاق المباني واقتراق المعاني ، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر . عمان . دار عمار سنة ١٩٨٥ ص ٢٣١ وابن منظور : اللسان ١٠ / ١٠٨ ، وابن السكيت ، يعقوب : اصلاح المنطق ، تحقيق احمد محمد شاكر وزميله . القاهرة ، دار المعارف ١٩٤٩ . سلسلة ذخائر العرب ٣٣ ، ٤٨ ، ١٦٧ ، والبغدادي : الخزانة ٢ / ٣٨٩ وابن سيده . علي : المخصص في اللغة ، ط بولاق - القاهرة ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ ١٣ / ٦٧ والمحكم والمحيط الأعظم له ، تحقيق مصطفى السقا وزميله . ط ١ ، معهد المخطوطات . القاهرة سنة ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م ١ / ٣٤٢ . والجاحظ : البيان والتبيين ٣ / ٣٤٠ ولويس شيخو : شعراء الجاهلية ص ٥٥٥ والتبريزي : شرح ديوان الحماسة ، المجلد الثالث . ط بولاق . القاهرة ١٢٩٦ ص ١٨٦ .

ودواوين الشعر وغيرها من المخطوطات القديمة ، مما أدى الى وقوع التصحيف والتحريف في كثير من الأسماء فبدت كأنها مختلفة ، بينما هي في الأصل اسم واحد لواحد ، وتبدو هذه المفارقات واضحة في أسماء الشعراء الذين نسب اليهم هذان البيتان : (وافر)

ونارٍ قد حَصَّاتُ بَعِيدَ هَلٍّ بدارٍ ما أريدُ بها مُقاما
سوى تحليلِ راحلةٍ وَعَيْرٍ أَكَالِئُهُ مَخْفَاةٌ أَنْ يناما (٥٤)

فقد نسبها صاحب النوادر^(٥٥) لشمير بن الحارث الضبي ، وجاء فيها قول أبي الحسن « وحفظي سمير » ، وهما في كتاب الأفعال^(٥٦) ، منسوبان لشميل بن الحارث ، وجاء في هامشه أنها لنهشل بن الحارث ، واستشهد بها صاحب الحيوان مرتين^(٥٧) ، اذ نسبها لسهم بن الحارث مرة ولشمير بن الحارث مرة أخرى ، وورد بيت ثالث يروى معها في قصيدة حائية منسوبة لمجدع ابن سنان^(٥٨) ، كما نسبت الأبيات لتأبط شراً^(٥٩) .

ويلاحظ ، دون تحقيق وتدقيق كبيرين ، مدى التقارب الشكلي بين الأسماء التي سمي بها ابن الحارث نتيجة للتصحيف والتحريف اللذين اعتريا رسم اسمه ، فهو شمير أو سمير أو شميل ، أو نهشل أو سهم أو شمر . ولعل في اتفاق الروايات المختلفة على انه ابن الحارث ما يؤكد أن الخلل في اسمه انما كان نتيجة التحريف والتصحيف ، وفي انشاد الأبيات اختلافات كثيرة منها ما يخرج به من دائرة الاستشهاد .

ومن شواهد النحو التي اختلفوا في اسم قائلها القول المأثور :
(كامل) لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مثلهُ عارٌ عليك ، اذا فعلت ، عظيم

٥٤ - يرد هذان البيتان مع ثالث بعدهما هو :

أتوا نارى فقلتُ : مَنْونَ أنتم ؟
سُرَّةُ الجَنِّ ، قلت : عُموا ظلاما

وهو من شواهد النحو المشهورة على جمع منون في الوصل للضرورة . والبيت الأول من شواهد « حضا » بمعنى أوقد . والثاني من شواهد « عير » بمعنى انسان العين .

٥٥ - أبو زيد : النوادر ص ٣٨٠ .

٥٦ - السرقسطى ، أبو عثمان : كتاب الأفعال ، المجلد الأول ، تحقيق حسين محمد شرف وزميليه ، القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ٤١٢ .

٥٧ - الجاحظ : الحيوان . الطبعة الثالثة . تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ - ٤ / ٤٨٢ ، ٦٠ / ٦٠ .

٥٨ - البغدادي : الخزائنة ٣ / ٢ - ٧ وشرح شواهد الشافية - ط بولاق سنة ١٣١٨ ص ٢٩٥ .

٥٩ - ابن فارس ، أحمد : معجم مقاييس اللغة . المجلد الرابع . تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٣٦١ هـ . مطبعة عيسى

البابي الحلبي ص ١٩٢ . ابن منظور (حضا ، عير) الزبيدي (عير) . والبطليوسي ، عبد الله : المثلث . تحقيق صلاح

الدين مهدي الفرطوسي . المجلد الثاني . بغداد سنة ١٩٨١ ص ٢٦٧ . والقزاز ، محمد : العشرات في اللغة ، تحقيق يحيى

عبد الرؤوف جبر . المطبعة الوطنية ، عمان ١٩٨٤ ص ٢١٦ . وابن سيده : المخصص ٣ / ٩٤ ، وابن جني : الخصائص

١ / ١٢٩ . والبغدادي : الخزائنة ٣ / ٢ ، ٣ ، والميداني : مجمع الأمثال ، القاهرة . المطبعة الخيرية سنة ١٢١٠ هـ ، ١ /

٣٠٨ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ .

وهو من شواهدهم على نصب المضارع (تأتي) بان مضمرة بعد واو المعية ، إذ التقدير لا يكن منك نهبي واتيان^(٦٠) .

وقد ورد هذا البيت في عدد من القصائد منسوباً لكل من :

- ١ - المتوكل الكنانى^(٦١) .
- ٢ - والأخطل التغلبي^(٦٢) .
- ٣ - وسابق البربري ، عن الحاتمي^(٦٣) .
- ٤ - وأبي الأسود الدؤلي ، عن اللخمي^(٦٤) .

كما ورد غير منسوب لقائل معين في كتاب المُقْتَضَبِ لِلْمُبَرَّدِ^(٦٥) ، وهذا البيت يجري على كثير من الألسن نظراً لما يتضمنه من الحكمة والنصح ، ومن الشواهد النحوية التي كان للتحريف والتصحيح أثر في نسبتها الى قائلها قول الشاعر :- (بسيط)

لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بمشْمَخِرٍّ به الظَّيَّان والآسُ

وهو من شواهد النحاة على استخدام اللام حرفاً للقسم ، اضافة الى وقوعها على معنى التعجب^(٦٦) ومعناه ان وعلا لن يعيش الى الأبد ولو كان يعيش في جبل عال فيه من ياسمين البر والريحان ما فيه ، أي أن الوعل في خصب فلا يحتاج الى الاسهال فيصاد .

وينسب هذا البيت لعبد مناة الهذلي أو عبد مناف الهذلي^(٦٧) ، وما نراها الا واحداً ، ولكن تحريفاً اعترى الحرف الأخير من المضاف اليه ، التاء المربوطة فقرئت فاء ، أو الفاء فقرئت تاء . وينسب هذا البيت ، أيضاً الى أمية بن عائذ الهذلي كما في كتاب سيبويه ، أو أبي ذؤيب الهذلي

٦٠ - ولكن البغدادي أجاز الرفع على أن الجملة خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت ، وعار خبر مبتدأ محذوف ، وعظيم صفته . والتقدير : وهو عار عليك عظيم . انظر الخزانة ٣ / ٦١٧ .

٦١ - الأمدي ، أبو القاسم الحسن : المؤلف والمختلف ، تحقيق عبد الستار فراح ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٧٩ ، والبحري ، الحماسة ص ١٧٤ .

٦٢ - سيبويه عمرو : الكتاب ، المجلد الأول ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة سنة ١٩٦٦ ، دار القلم ص ٤٢٤ .

٦٣ - البغدادي : الخزانة ٣ / ٦١٨ ، ٦١٩ .

٦٤ - الدؤلي ابو الأسود : ديوانه ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد سنة ١٩٦٤ م ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

٦٥ - المجلد الثاني ص ٢٥ .

٦٦ - سيبويه : الكتاب ٢ / ١٤٤ . البغدادي : الخزانة ٢ / ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٢٣١ / ٤ ، ٢٣٣ .

٦٧ - الزنجشيري محمود : المفصل في علم العربية . المجلد الثاني . القاهرة ، مطبعة الخانجي سنة ١٣٢٣ هـ ، ص ٢٣٨ . ابن

يعيش ، ج ٩ ص ٨٩ .

عن السُّكْرِي في شرح أشعار الهذليين^(٦٨) ، أما ابن السَّيِّد البَطْلِيُّوسِي فقد نسبته الى أَبِي زَبِيدِ الطَّائِي ، وهو في ديوان الهذليين منسوب لمالك بن خالد الخُنَاعِي^(٦٩) .

وقد نذكر هنا ، أخيراً ، بما وضع من الشعر ونسب للجن مما نجده في الدراسة التي قدّم بها لجمهرة أشعار العرب وغيرها من المصادر ، مما يدل على أن تحقيق نسبة الشعر الى قائله وتحريرها من الخلط والاضطراب ضروريان لتصحيح البناء على ذلك الشعر .

ب - الاختلاف في التخريج والاستدلال :

كثيراً ما جاءت وجهات النظر مختلفة في ما يتعلق ببعض المسائل النحوية والصرفية واللغوية الأخرى ، ذلك نظراً للاختلاف في الروايات ، وفي النظرة إليها ، وفي فهمها ، وفي فلسفة المدرسة التي ينتمي إليها هذا العالم أو ذاك .

ومن قبيل ذلك أن أبا عمرو الشيباني أخطأ في الاستدلال بالشاهدين اللغويين : قول ذي الرمة :

تُعَاطِيهِ تَارَاتٍ إِذَا جَيْدٌ جَوْدَةٌ.....

وقول لبيد بن ربيعة :

وَمَجُودٍ مِنْ صَبَابَاتِ الْكَرَى.....

إذ قال استدلالاً بذلك : قد جيد الى كذا وكذا ، اذا اشتهاه^(٧٠) ، وما نرى أبا عمرو كان ليقع في هذا الخطأ لوجاء بالشاهد كاملاً لأن في تمامها بيان حقيقة استخدام الفعل « جيد » بالبناء للمجهول ، فهو لا يحتاج الى حرف الجر « الى » ليباشر المفعول . وتقام بيت ذي الرمة :

رُضَابَا كَطَعَمِ الزَّنَجِيلِ الْمُعَسَّلِ.....

وبيت لبيد

عَاطَفَ النُّمْرُقِ صَدَقَ الْمُبْتَدَلِ.....

٦٨ - السكري أبو سعيد : شرح اشعار الهذليين ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني د.ت ص ٢٢٧ .

٦٩ - ابن سيده ابو الحسن علي : المخصص ١١١/١٣ ، وديوان الهذليين ٢/٣ ، والمبرد : المقتضب ٣٢٣/٢ ، وابن منظور (حيد ، ظيان) ، وابن جني : التمام في تفسير اشعار هذيل ، تحقيق ناجي القيسي وآخرين ، بغداد ، مطبعة العاني سنة ١٣٨١ / ١٩٦٢ ، ص ٤٢ .

٧٠ - الشيباني أبو عمرو : كتاب الجيم ، المجلد الأول ، تحقيق ابراهيم الأبياري وآخرين ، القاهرة ١٩٧٤ . نشر بجمع اللغة العربية ص ١٢٩ .

فلم يقل مجود الى عاطف النمرق ، وهكذا فإن الوجه أن يقال : قد جيد كذا وكذا دون
الى (٧١) .

ومن الشواهد اللغوية التي لا تصح روايتها التي يستشهد بها بعضهم بالنظر الى الروايات
الأخرى المعروفة قول توبة بن الحُمَيْر :
عَلَامَ تَقُومُ عَاذِلَتِي تَلُومُ تُورِقُنِي إِذَا انْجَابَ الصَّرِيمُ
إذ استشهد به كل من قطرب (٧٢) ، وأبي الطيب اللغوي (٧٣) ، وابن الانباري (٧٤) ، بهذه
الرواية (إذا انجاب) على الصريم تأتي بمعنى الليل ، وقد تبعهم في ذلك ابن بنين في اتفاق
المباني (٧٥) وقد ورد بهذه الرواية في كل من ديوان توبة (٧٦) ، ومع اختلاف طفيف في الأزمنة
والأمكنة (٧٧) .

وهذه الرواية وما استدلت عليه بها مدفوعان برواية أخرى وردت في الأغاني (٧٨) هي «وما»
مكان « اذا » . والروايتان - عروضيا - صحيحتان مقبولتان ، أما لغوياً فلا وجه للبيت بإذا ،
ويدفعها البيت الذي يلي الشاهد وهو قوله :
فقلت لها رويداً كي تجلّئ غواشي النوم والليل البهيم

إذ يعني هذا البيت أن الليل لما ينجل بعد . ويكون المعنى العام بروايته باذا : لماذا تقوم
عاذلتى تلومني وتمنع عني النوم اذا انكشف الليل ؟ وهل ينام المرء بعد انكشاف الليل ؟ وهذا ما
ذهب اليه استاذنا المرحوم السيد بكر في كتبه « نصوص في فقه اللغة » (٧٩) .

ومن الشواهد اللغوية التي اختلفوا فيها ففسروها على وجهين مختلفين قول نافع بن لقيط

٧١ - راجع لمزيد من ذلك الزبيدي : تاج العروس (جيد) . قلت : لعل لهذا الفعل علاقة بالمجيد بمعنى العتق ، فكأنه مد عنقه
تشوقاً الى الشيء ، فهو يشتهيهِ ، فهو كالفعل تطلع وتشوف بمعنى نظر .

٧٢ - بكر ، السيد يعقوب : نصوص في فقه اللغة ، المجلد الثاني ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار العلم للملايين سنة ١٩٦٨ ،
ص ٢٠٣ - ٣ ، وقطرب : الأضداد ص ١٣٩ .

٧٣ - اللغوي أبو الطيب : الأضداد ، تحقيق عزة حسن ، دمشق سنة ١٩٦٣ ، ص ٤٢٦ - ٤٣٩ .

٧٤ - ابن الأنباري أبو بكر : الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت سنة ١٩٦٠ ، ص ٤٧ .

٧٥ - ص ٢٢٢ .

٧٦ - ص ٩٨ .

٧٧ - المرزوقي أحمد : الأزمنة والامكنة ، المجلد الأول ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر أباد الدكن ، سنة ١٣٣٢ ، ص ٣٢٧ .

٧٨ - أبو الفرج ٢١٩/١١ لعبد الله بن الحمير .

٧٩ - ١٩١/٢ .

ابن زُرارة من شعر يصف كبره :

فما أُمِّي وأُمِّ الوَحْشِ لَمَّا تَفَرَّعَ فِي مَفَارِقِي الْمَشْيِبِ (٨٠)
(وافر)

وبعده :

فما أُرْمِي فَأَقْتُلُهَا بِسَهْمِي وَلَا أَعْدُو فَيَدْرِكُهَا الْوَشْيِبُ

فقد ورد في كتاب « المثني والمكثي والمبني » بضم هزتي أُمِّي وأُم ، وقال : معناه ما بالي وبالها . ورواه السيرافي : فما أُمِّي وأُمِّ الوَحْشِ ، بفتح الهمزة فيهما . وقال : معناه ما قصدي وقصد اتباع الوحش ، وكنى بالوحش عن النساء^(٨١) ، وقلت : ما امك وام كذا - بالضم ، معناه مالك وماله . ويصح ما امك وام كذا بمعنى ما قصدك وقصده . ولكن نافعاً لم يقل منها الا واحدة هي الصحيحة عند الاستدلال بهذا البيت ، وان كان وزنه لا يختل بالروايتين ، وليست الصحة هي المقياس الوحيد ، وانما هناك أيضاً شيوخ الاستعمال وغيره .

ومن قبيل ما تقدم قول الطَّرِمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ مِنْ قَصِيدَةِ يَصِفُ بَقْرَ الْوَحْشِ : (وافر)

عَقَائِلُ رَمَلَةٍ نَارَعَنَّ مِنْهَا نَبَاتٌ دُفُوفٍ مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ (٨٢)

إذ استشهد به أبو عبد الله التَّمِيمِي^(٨٣) ، وتبعه ابن بَنِينٍ ، للدين بمعنى المواظب من المطر ، والمعهود الذي أصابه مطر العهاد . وقد فعل مثل ذلك الزبيدي نقلاً عن الليث فقال : « الدَّيْنُ مِنَ الْأَمْطَارِ مَا تَعَاهَدُ مَوْضِعاً لَا يَزَالُ يَصِيبُهُ ، وَأَنْشَدَ (الْلَيْثُ) :

مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ

فَالْوَاوُ هُنَا حَرْفٌ عَطْفٌ وَحَسَبُ^(٨٣) .

ولكن البيت خرَّج بطريقتة أخرى جد مختلفة ، حيث جعلت الواو فاء الكلمة ، وبذلك تكون « ودين » على وزن فعيل من « ودن » بمعنى مودون ، أي مبلل . وقد خطأً الأزهري من جعل

٨٠ - ابن سيده : المخصص ٢٦/١٤ برواية « وما » وابن السكيت ، اصلاح المنطق ص ١٦٦ ، وابن منظور ، والزبيدي : تاج العروس (أمم) مع اختلاف في الروايات .

٨١ - ابن بنين ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

٨٢ - نفس المرجع ص ١٩٤ . وفي ديوانه ص ٥٣٨ برواية عجزه : دُفُوفٍ أَقَاحِ مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ وَبِهَذِهِ الرَّوَايَةُ أوردته الأزهري في تهذيب اللغة والزبيدي في التاج (دين) .

٨٣ - القزاز : العشرات ، ص ١٢٧ ،

٨٣ - الزبيدي : تاج العروس ، مادة (دين) .

الواو عاطفة وجعل الكلمة فعياً من ودنته أدنُهُ وَدَنَا ، إذا بَلَّتَهُ . وقال ان الدين لا يعرف في باب الأمطار ، وجعل ذلك تصحيحاً من الليث أو ممن زاده في كتبه^(٨٤) ، ومن الشواهد التي اخطأ اللغويون في الاستدلال بها - فيما نرى - قول الأجدع بن مالك (كامل)

وَكأنَّ أُولَاهَا كَعَابٌ مُقَامِرٍ ضُرِبَتْ عَلَى شَرَنِ فَهِنَّ شَوَاعِي^(٨٥)

إذ يفسر اللغويون « شواعي » بمعنى متفرقة . من الأصل (شاع) يشيع ، فهي اذا - في الأصل - شوايع ، جمع شايح ، ثم قلبت فقدمت اللام على عين الكلمة ، أي العين على الياء ، وبهذا احتج النحويون من بعد^(٨٦) .

والذي نراه ان شواعي على وزن فواعل من « شعا » يشعى الذي منه شعواء بمعنى متفرقة ، دون قلب وبمعنى شوايع ، وكلاهما اصل . وما دام الأمر كذلك فلماذا التكلف باعتبارها مقلوبة ؟ وما يزال الفعل شعا - الحب ، وانشعى - الحب ، بمعنى سقط أو أسقط فتناثر - مستخدماً لدلالته هذه في لهجة بني شهر ومن حولهم في جنوب الحجاز الى يومنا هذا . وقد سمعت ذلك منهم في بلدة تنومة وقراها .

وقد يطول بنا الحديث في هذا الموضوع والتمثيل له بالشواهد المناسبة ، ونختتمه بالخلاف الذي ثار بين ابن قتيبة والمبرد حول قول أسماء بن خازجة الفزاري : (خفيف)
وَحَدِيثٌ أَلَدُهُ هُوَ مِمَّا تَشْتَهِيهِ النَّفُوسُ يُوزَنُ وَزناً
مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنُ أَحْيَاناً وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا كَانَ لِحْناً^(٨٧)

٨٤ - ابن منظور والزبيدي (دين - ودن) وانظر للشاهد ابن سيده - المخصص ١٢٢/٩ .

٨٥ - الأصمعي عبد الملك : الاصمعيات ، اختيار الأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وزميله ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ١١٨ . وابن منظور (شاع ، شزن) ومعناه : كان اول الخيل المغيرة قدام مقامر ضرب بها على غلط من الأرض فتناثر ، ذلك لشدها .

٨٦ - المبرد : المقتضب ١/٢٧٨ . ابن جني : المنصف ، المجلد الثاني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وزميله ، القاهرة ، مطبعة الباني الحلبي سنة ١٩٥٤ م ، ص ٥٧ .

٨٧ - البكري أبو عبيد : سمط اللال ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٦ . ص ١٥ - ١٧ . وابن سلام ، طبقات الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ، سنة ١٩٥٢ ، ص ٧٨٢ . وابن دريد أبو بكر : الملاحن ، هيدلبرج سنة ١٨٨٣ ص ٣ . والقالي أبو علي : الأملاني ، المجلد الأول ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، سنة ١٣٤٤ هـ ص ٥ ، وأبو الفرج ١٧ / ٢٣٦ . وياقوت : معجم الأديباء ، نشرة مرجليوث ، طبعة هندية بالموسكي سنة ١٩٢٣ ، ١٣/١ . وابن منظور لحن ، وابن قتيبة : عيون الاخبار ٢/١٦٣ ، وابن عبد ربه ، ٣/٤٨٠ ، والزنجشري : الفائق ٣/٢٢١ ، والزبيدي : التاج (لحن) ، والمرزباني : الموشح ، ١٩٦ ، وابن جني : الخصائص ، ١/٥ - ٣٣ ، والخفاجي : شفاء الغليل ص ٢٤٣ حيث نسبة لعمر بن أبي ربيعة .

فقد ذهب أبو العباس المُبرّد الى ان الشاعر أراد بقوله « تلحن » تصيب ، وتفطن ، وارد بقوله : ما كان لحنا ما كان صوابا . وقال ابن قتيبة : اللحن في هذا البيت معناه الخطأ ، وهذا الشاعر استلمح من هذه المرأة ما يقع في كلامها من الخطأ . وقال أبو بكر (ابن الانباري) : « وقوله عندنا محال ، لأن العرب لم تزل تستقيح اللحن من النساء كما تستقيحه من الرجال »^(٨٨) ... الخ يريد اللحن بمعنى الخطأ ، قلت : ما كلام المبرد بصحيح لأن المعنى لا يمكن أن يكون (منطق صائب وتصيب احيانا وخير الكلام ما كان صوابا) ، وما كلام ابن قتيبة بصحيح لأن الخطأ كما قال ابن الانباري مستقيح من أي كان . والمعنى في ما نرى أنها تلغز في كلامها أحيانا ، والإلغاز من معاني اللحن ، وقد يكون ذلك مستملاحا من النسوة وسواهن .

ج - الاختلاف في الرواية :

تختلف الشواهد التي يحتج بها أهل اللغة على وجوه كثيرة تتراوح ما بين اختلاف في حركة حرف واختلاف في كلمة أو أكثر مما يخرج بالشاهد من دائرة الاحتجاج أحيانا ، وربما خرج من قصيدته الى قصيدة أخرى واختلف رويّة ووزنه .

ومن أوجه الخلاف ما يقع في رواية الشاهد بين أهل العلم الواحد ، ومنها ما يقع بين أصحاب العلوم وبين جامعي الدواوين ومجاميع الشعر ، وكلا وجهي الاختلاف متكافئان من حيث شيوعهما في كتب التراث العربي .

ومما يوقع في الخلاف حول حرف أو أكثر ، أو يغري به ، أن الوزن العروضي للشعر لا يختل من رواية لأخرى في الغالب ، وان البيت الشاهد غالبا ما يكون مفردا لا يراعي فيه ما قبله وما بعده من الأبيات ، اضافة الى حاجة قد تكون في نفس الراوي أو صاحب العلم فيغير ويبدل إن رأى في ذلك ما يمكنه من حاجته .

فقول جيبهء الاشجعي في شاة كان قد منحها أحدهم ، فردها عليه بعد أن هزلت : (طويل)
لجاءت كأن القسورَ الجونَ بجّها عسا ليجهُ والشامدُ المتناوحُ^(٨٩)

٨٨ - ابن بنين : اتفاق المياني ص ١٢٧ ، وابن الأنباري : الأضداد ، ص ١٤٩ وما بعدها .
٨٩ - ابن الأنباري أبو بكر : شرح المغضليات ، اكسفورد سنة ١٩٢١ ، ص ١٥٤ ، ٣٣٣ . والأضداد ، ص ٦٣ . وابن منظور ص ٧٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ . بروايات مختلفة . والبكري : التنبيه (ذيل الأمالي للقي) ص ١١٥ ، واللغوي : الأضداد ص ١٥٩ والأزهري : التهذيب ، ٣٩٤/١ . وابن سيده : المخصص ١٠١/٥ . وابن بنين ص ٢٠٥ . وابن السكيت : الألفاظ ، ص ١٠٣ . والبيت من شواهد الجون بمعنى الأخضر ، ومعناه ان هذه الشاة لو رعت نبتا ايبسه الجذب ، وقد ذهب دقه ، لجاءت كأنها رعت قسورا شديد الخضرة ، فسمت عليه حتى شق اللحم جلدها .

رواه كثير من أهل اللغة بالفاء بدلاً من اللام في أوله ، والرواية الصحيحة هي باللام حيث تأتي اللام في جواب لو التي وردت في البيتين قبله وهما :
 (طويل)
 ولو أنها طافت بَدَقٌ مُشْرِشِرٍ نفى الجَدْبُ عنه فَرَعَهُ فهو كالحُ
 ولو أُشِيلَتْ في لَيْلَةٍ رَحْبِيَّةٍ لأروا قِهَا قَطْرٌ من المَاءِ سافِحٌ^(٩٠)

ونعتقد أن السبب في اختلاف الرواية هنا راجع الى جهل الراوي أو المستشهد بالبيتين السابقين . ونرى في هذا التمزيق للنص الأدبي مأخذاً على أهل اللغة وعلومها المختلفة .

ومن الذين رووه بالفاء مكان اللام ابن منظور^(٩١) ، مرة من بين مرات عديدة باللام ، وأبو علي القالي^(٩٢) ، والأزهري^(٩٣) وقد أورد صاحب التاج^(٩٤) تعليق ابن برّي على ما أورده الأزهري (فجاءت) بقوله : وصوابه لجاءت ، وقال أيضاً : اللام فيه جواب لو في البيت قبله .

ويُروى البيتان الأول والثالث ، بروايات فيها اختلاف كبير ، ومن ذلك « بَطْنِبٌ مُعْجَمٌ » مكان بَدَقٌ مُشْرِشِرٍ ، وبشْرِسٍ مُعْجَمٍ ونَبْتٍ مشرشر وشأسٍ مُعْجَمٍ أيضاً . ويروي نفى الجَدْبِ ونفى الدَّقِّ ، ونفى الرِّقِّ ، ونفى الرِّعِي وغير ذلك .

ومن الأرجاز التي وقع في روايتها اختلاف كبير قول أحدهم - وهو مما لم نجده منسوباً لقائل معين :

(رجز)
 ما لك لا تَنْهَتْ يا فلاح ان النهيتَ للسُّقَاةِ راح

وهو مما يستشهد به على الراح تكون بمعنى الراحة ، وبهذه الرواية ورد في عشرات القَرَازِ^(٩٥) . واستشهد به أبو الطيب اللغوي برواية :

ما لك لا تَنْحَطُّ يا فلاحَةً ان النحيطَ للسُّقَاةِ راحةً^(٩٦)

وهذه الرواية ، إذ وردت كلمة راحة بأحرفها المعهودة لمعناها ، ترشح أن تكون رواية البيت

٩٠ - ابن منظور (شرس) .

٩١ - المصدر نفسه (بجج) .

٩٢ - القالي : الامامي ، ١٧٨/٢ .

٩٣ - الأزهري : تهذيب اللغة مادة (جون) .

٩٤ - الزبيدي : تاج العروس ، ٤٩١/٣ ، ٤٩٢ .

٩٥ - ص ١٢٩ .

٩٦ - اللغوي أبو الطيب : الابدال ، المجلد الثاني ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق سنة ١٩٦٦ م ، ص ٢٩١ .

على النحو السابق (راح) موضوعة . وانشده ابن بري : في اللسان ^(٩٧) ، برواية :

ما لك لا تنحُم يا فلاح ان النحيم للسقا راح
وهو في تهذيب اللغة برواية رابعة هي :

ما لك لا تنحُم يا راحة ^(٩٨) .

وفي كتاب الأفعال ^(٩٩) : تنحُم يا فلاح مرة ، وتنحط يا فلاح مرة أخرى .

ويلاحظ هنا أن هذا الرجز يصلح شاهداً للأفعال نهت ، ونحط ، ونحُم ، وللراح بمعنى الراحة ، ولا شك في أن الراجز حين قاله لم يذكر الا فعلاً واحداً من هذه الأفعال ، ومصدره ، والراح أو الراحة . أما أهل اللغة فقد تصرفوا به بها اخرجه عن وجهه .

ومن الشواهد النحوية التي وردت بروايتين مختلفتين قول تميم بن مُقْبِل في الدهرطويل (هل الدهرُ الا تارتان فتارة أموت وأخرى ابتغي العيش أكدح وهذه رواية المبرد في المقتضب ^(١٠٠) ، شاهداً على حذف موصوف أخرى ، اذ التقدير : وتارة أخرى ، أما رواية سيبويه ^(١٠١) ودويان تميم ^(١٠٢) وخزانة الأدب ^(١٠٣) فهي :

وما الدهرُ الا تارتان فمنهما أموتُ ، وأخرى ابتغي العيش أكدح
وقد رواه المبرد نفسه بهذه الرواية في الكامل ^(١٠٤) بوضع « هل » مكان « وما » واستشهد به سيبويه على حذف الموصوف ، والتقدير فمنها تارة أموت فيها ، وأخرى ، أي وتارة أخرى .

وربما جيء بالشاهد مروياً على نحو يُخْرِجُهُ من نصه الأصلي ، كأن يُروى بروي مفتوح وهو من قصيدة رويها مكسور ، ومن قبيل ذلك قول عقبة بن هُبَيْرَةَ الأَسدي لمعاوية بن أبي سفيان :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحُ
فلسنا بالجبال ولا الحديد ^(١٠٥)

٩٧ - المادتان : (راح ، نحُم) .

٩٨ - الأزهرى : تهذيب اللغة (نجم ١١٩/٥) .

٩٩ - السرقطي : الأفعال ، ١٨٤ ، ١٨٦ لرواية الثانية .

١٠٠ - ١٣٦/٢ .

١٠١ - سيبويه : الكتاب ٣٧٦/١ .

١٠٢ - ص ٢٤ .

١٠٣ - البغدادي : الخزانة ، ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ .

١٠٤ - ٩٦/٧ .

١٠٥ - البغدادي : الخزانة ٣٤٣/١ ، ٣٤٥ .

وقد استشهد به سيبويه^(١٠٦) مراراً على العطف على المحل ، عطف الحديد على محل الجبال
المجروح بالباء الزائدة في محل نصب خبر ليس، واستشهد به المبرد في المقتضب ثلاثاً^(١٠٧) . ولكن
البغدادي قال في الخزانة^(١٠٨) « وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب - مع انه
استشهد به منصوباً كما ترى - وتبعه جماعة منهم السكري صاحب التصحيف ، قال : وما غلط
فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا - ما روى عن سيبويه عندما احتج به في نسق
الاسم المنصوب على المخفوض ، وقد غلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة
كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فَهَيْهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضَيَاعًا يَزِيدٌ أَمْرُهَا وَأَبُو يَزِيدَ

وأجاب الزمخشري تبعاً لما قاله ابن الأنباري في الانصاف^(١٠٩) بأن هذا البيت (الشاهد)
روي مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة . فمن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، وقد
ذكرها . ومن رواه بالنصب روى معه :

أذيروها بني حربٍ عليكم ولا ترموا بها الغرَضَ البعيدا

قلت : لعل في ذلك وهماً ؛ إذ الأبيات في الحالين منصوبة ، حتى ذلك الذي ذكره بعد البيت
الشاهد ، لأن « يزيد » ممنوع من الصرف مجرور بالاضافة وعلامة ذلك فتحة بدل الكسرة .

وهكذا نرى أن الاختلاف في الروايات لا يقف عند حد التأثير في القواعد النحوية والمعاني
اللغوية ، ولا عند القوافي وحروف الروي ، بل يتعدى ذلك كله الى تاريخ الأدب فيبني عليه
نقاش وآراء مختلفة وتحتاج .

ومما يستتطف هنا ، ويبين أثر الصنعة والوضع ، أننا نجد من الشواهد ما تختلف روايته
بين الدواوين وبجاميع الشعر من ناحية ، وكتب اللغة والنحو من ناحية أخرى . لأن بعض الرواة
ربما عمد الى التحريف والوضع استجابة لمطالب اللغويين والنحاة^(١١٠) . فقد جاء في الخزانة

١٠٦ - سيبويه : الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ .

١٠٧ - ٣٣٨/٢ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ .

١٠٨ - انظر هامش ١٠٥ .

١٠٩ - الأنباري ، أبو البركات : الانصاف ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، سنة ١٩٦١ م ، ص ٢٧ .

والعكبري : شرح ديوان المتنبي ١/٢٢١ ، ٢٩٠/٢ .

١١٠ - انظر هامش ٣٧ .

تعليقا على قول الشاعر :
 حَذِرُ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمْنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
 (كامل)
 أما ما روي عن اللاحقي في البيت فقد حكاه المازني ، قال : أخبرني أبو يحيى اللاحقي
 قال : سألتني سيبويه عن فعل يتعدى فوضعت له هذا البيت ^(١١١) ... وبغض النظر عن صحة
 القاعدة النحوية « إعمال الصفة المشبهة فعل » قياساً على شواهد أخرى صحيحة ، إلا أن هنا
 تصریحاً بالوضع لتثبيت قاعدة .

ومن الشواهد التي اختلفت روايتها بين الديوان وكتب اللغة والنحو الى حد ينفي عنها صفة
 الشاهد قول جرير ^(١١٢) :
 (كامل)

أَجْرِي عَرَائِكَهَا وَخَدَّ لِحَمَّهَا أَنْ لَا يَذُقَنَّ مَعَ الشُّكَايِمِ عُدَا
 وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَلَكِنِ الْمُبَرَّدُ اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْمَقْتَضَبِ ^(١١٣) ، بِرَوَايَةٍ أُخْرَى هِيَ :
 أَفْنِي عَرَائِكَهَا وَخَدَّ لِحَمَّهَا أَنْ لَا تَذُوقُ مَعَ الشُّكَايِمِ عُدَا

وذلك على رفع تذوق ، باعتبار أن مخففة واسمها الضمير المستتر هو ، فكأنه قال : انه لا
 تذوق ، أي عدم الذوق . ولو نصب لجاز ، على اعتبار أن « أن » خفيفة ناصبة ، والمصدر المؤول
 فاعل لأحد الفعلين المتنازعين ، أفنى وخذد ، ومن هذا القبيل قول جديمة بن الأبرش يصف سرية
 أسرى بها فكان ربيثة لهم :

(المديد)
 رِبْمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلْمٍ تَرَفَعَنَّ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

حيث ورد في عدد من كتب النحو ^(١١٤) شاهداً على توكيد المضارع بنون التوكيد
 للضرورة سواء سبق بـ « ما » أم لم يسبق . ولكن هذا البيت جاء في غير كتب النحو برواية أخرى
 لا شاهد فيها لما ذهبوا اليه ، فقد أورده صاحب الأغاني ^(١١٥) بروايته على النحو الآتي :

رِبْمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلْمٍ تَرَفَعُ أَثْوَابِي شَمَالَاتُ

١١١ - البغدادي : الخزافة ٤٥٦/٣ ، ٤٥٨ وانظر للبيت سيبويه ٥٨/١ . وابن الشجري ، هبة الله : الحماسة ، المجلد الثاني
 تحقيق عبد المعين الملوحى وزميلته ، دمشق سنة ١٩٧٠ م ، ص ١٠٧ . والمبرد : المقتضب ١١٥/٢ .

١١٢ - الديوان ص ١٧١ وابن منظور (خدد) .

١١٣ - المبرد : المقتضب ٨/٣ .

١١٤ - سيبويه : الكتاب ١٥٣/٢ وابن جني : التمام ص ٢١٠ والمبرد : المقتضب ١٥/٣ وابن هشام : مغني اللبيب ١١٩/١
 ١٢٠ ، ٩/٢ .

١١٥ - أبو الفرج الأصفهاني : الاغاني ١٢٤/٨ .

ولكن وزنه بهذه الرواية اختل ، حيث ظل صدره من المديد وعجزه صار من السريع ، ونرى أن البيت في الأصل برواية صاحب الأغاني ، وهو من السريع ، ولكن واوا أو فاء سقطت من أوله ، أو أسقطت ليصح كونه من المديد الذي تقتضيه رواية النحاة .

ومن ذلك ما استشهد بن ابن سعيد المؤدب شاهداً على ترك الهمز والابدال في « فأنبت » من قول حسان بن ثابت :

ولو سُئِلْتُ بَدْرٌ بِحُسْنِ بِلَائِنَا فَأَنْبَتَ بِهَا فِينَا إِذَا حَمَدْتُ بَدْرٌ

حيث ورد هذا البيت في ديوانه ^(١١٧) برواية « فأنتت » مكان « فأنبت » . ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

ومن شواهد اللغة والنحو ما لا نجده الا في كتب اللغة والنحو وحسب ، وقد نجده منسوباً لقاتل بعينه ، ولكننا لا نجده في ديوانه ولا في المجاميع الشعرية ونحوها من المظان ، أفلا يُغري ذلك بالظن - أو بالقطع - بوضع أمثال هذه الشواهد ، أو بعضها على الأقل ؟ -

ومما ينسب لقيس بن الخطيم ، وليس في ديوانه ، ما استشهد به ابن فارس ^(١١٨) على استخدام كلمة عجاريف بمعنى حوادث الدهر ، وهو قوله :

لَمْ تُنْسِنِي أُمَّ عَجَارٍ نَوَى قَذْفٌ وَلَا عَجَارِيفُ دَهْرٍ لَا تُعَزِّي

وقوله أيضاً ، وليس في ديوانه :

إِنْ تَرَيْنَا قَلِيلِينَ كَمَا ذِيدَ عَنِ الْمَجْرِبِينَ ذُوذُ صِحَاحٍ

وقد استشهد به سيبويه ^(١١٩) في باب تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع ، ونسبه لرجل من الأنصار جاهلي ، وسماه الأَعْلَمُ السَّنْتَمَرِيَّ فقال : هو قيس بن الخطيم . وينسب للكُمَيْتِ ، وليس في ديوانه :

وَكُنْتُ خَلْتُ الشَّيْبَ وَالتَّبْدِينَ وَالْهَمَّ مَّا يَدْهَلُ الْحَزِينَ (١٢٠)

١١٦ - ابن سعيد المؤدب : دقائق التصريف ، ٥٣٠ .

١١٧ - ٢٨٩/١ .

١١٨ - ابن فارس : معجم المقاييس ٣٦٥/٤ وانظر ديوان قيس ص ٢٤١ . وابن منظور (عجر) دون نسبة .

١١٩ - سيبويه : الكتاب ١٤١/٢ وانظر ديوان قيس ص ٢٢٩ هـ ١ .

١٢٠ - ابن بنين : اتفاق المباني ص ٢١٧ ، وانظر للبيت بروايات مختلفة قليلا : ابن دريد ، أبو بكر : جمهرة اللغة ، الهند ، حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ ، أربعة أجزاء ٢٤٩/١ وابن قتيبة : أدب الكاتب ، المطبعة السلفية ، القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ ، ص ٣٣٨ وابن فارس : معجم المقاييس ٢١٢/١ .

إذ يستشهد به على استعمال خلت بمعنى علمت ، وأكثر المصادر على أنه لمحمد الأرقط . ولم ينسبه للكُميت الا الرَّبَعي في نظام الغريب^(١٢١) .

ومن قبيل ما تقدم ما نسبه ابن بنين ، عن ابي الطَّيِّب اللُّغوي ، للشَّماخ بن ضرار في ليل قطعه من قوله :

الى ان تبدى الصبح فيه كأنه قميصُ بدا من خلِّ ساجٍ مُفَرَّجٍ^(١٢٢)

وهو من شواهد الخل بمعنى الشق يكون في الثوب وغيره ، ولكن هذا البيت ليس في ديوانه^(١٢٣) ولا في المصادر التي أوردت جيميته التي من وزنه وقافيته .

ونعتقد ، ان صحت نسبة البيت له ، أن يكون موقعه في تلك القصيدة بعد البيتين ١٩ ، ٢٠ وهما :

لبيل كلون الساج أسودَ مظلمٍ قليل الوغى داج كلون اليرندج
فبت كاني مُتقٍ رأس حية حاجاتها إن تحطبيء النفس تعرج
الى ان تبدى

ويضعف هذا الاعتقاد تكرار كلمة الساج في البيتين الأول والثالث .

د - تعدد الاستشهاد بالبيت الواحد :

من الأبيات ما تعدد الاستشهاد به لأكثر من موضوع ، سواء كان ذلك في مجال اللغة أم في مجال النحو ، ولا نرى علة لذلك غير اشتهار أمر هذه الأبيات ، وأن أهل اللغة وجدوا فيها ما يصلح لتعدد الاستشهاد ، علماً بأنهم لو جعلوا الشاهد الواحد لموضوع واحد وحسب لأثروا مصنفاتهم بمزيد من الدعائم ، ولحفظوا لنا كثيراً من شذور الأدب ، حيث تعد كتب اللغة والنحو مصدرًا مكملًا لمصادر الشعر العربي ، نظراً لما تحتوي عليه من الشواهد .

ولعل أوضح ما يتبين ذلك في ملاحق الدواوين وتخاريج القوائد ، لا سيما الأبيات المفردة ، بالرغم مما يحتمله بعضها من وضع وتحريف لتلائم أغراض أهل اللغة والنحو .

١٢١ - ص ٣٤ .

١٢٢ - اللغوي : الاضداد ص ٢٥٣ وابن بنين : اتفاق المباني ص ٢٢٣ .

١٢٣ - ديوانه ص ٧٨ وترجمته في الأغاني والوسيط في اعلام شنقيط .

ومن الأبيات التي تعدد الاستشهاد بها في أكثر من موضع قول أبي نَحْلَةَ السعدي : (رجز)

وقد عَلَتْنِي ذُرَّةٌ بَادِي بَدَى
وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

حيث استشهد به سيبويه والمبرد^(١٢٤) ، على أن من العرب من يقول بادي بدي أو بادي

بد بمعنى قولك أولا .

وأورده صاحب اللسان في ثلاثة مواضع شاهداً على استخدام ثلاثة أصول^(١٢٥) ، لدلالاتها . فالأول على قولهم : قد ذريء الرجل : اذا شاب في مقدم رأسه ، يقال به ذُرَّةٌ من شيب . وهكذا ورد في اصلاح المنطق^(١٢٦) أيضاً ، والثاني استخدام العرب الرثية بمعنى الوجد في الركبتين يعتري الكبير من الناس ، وجاء في تهذيب إصلاح المنطق^(١٢٧) ان البيت يروي به (ريثة) مكان رثية ، وهي البطء عند القيام . وثالث المواضع استخدام المركب « بادي بدا » مع ما فيه من لغات هي : -

بادى بدي ، وبدي هنا فعيل من بدا ، اصلها بديء مخففة ، وبادى بد . والمعنى أولاً من « بدأ » ، أو فالمعنى ظاهراً إذا كان من « بدا يبدو » .

ومن الشواهد ما تعدد وروده في المصدر الواحد شاهداً على الألفاظ - لمعانيها - مختلفة ، والاختلاف هنا ليس في الموضع ، بل في رواية اللفظ موضع الاستشهاد . فقول الشاعر :

كأنها عَرَّقُ سَامٍ عِنْدَ ضَارِبِهِ
أَوْ شُقَّةٌ خَرَجَتْ مِنْ جَوْفِ سَاهورٍ

استشهد به ابن قتيبة^(١٢٨) على الساهور تأتي بمعنى القمر أو الغلاف الصنوبري

للقمر ، وكذلك ابن منظور في اللسان^(١٢٩) ، والشعر في وصف امرأة بصفاء البشرة ، حيث شبهها الشاعر بلون الذهب أو بلون القمر .

١٢٤ - سيبويه : الكتاب ٢/ ٥٤ . والمبرد : المقتضب ٤ / ٢٧ حيث رواه به « كبرة » مكان « ذرأة » .

١٢٥ - ذرأ ، رشأ ، بدأ .

١٢٦ - ابن السكيت : اصلاح المنطق ص ١٧٢ .

١٢٧ - التبريزي : شرح حماسة ابي تمام المجلد الثاني ، مصر ، مطبعة بولاق سنة ١٢٩٦ هـ ، ص ٣٢ ، وانظر لمزيد ابن يعيش شرح المفصل ٤/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، والرشي الاسترأبادي : شرح الكافية ، استانبول ١٢٧٥ هـ ٢ / ٨٤ ، والبغدادي : الخزانة ١/ ٧٩ ، وابن جني : الخصائص ٢/ ٣٦٤ . والقالي : الامالي ١/ ٢٠٠ والبكري : السمط ٤٨٠ ، ٩٦٧ .

١٢٨ - ابن قتيبة : الانواء في مواسم العرب ، حيدر أباد الدكن ، الهند سنة ١٩٥٦ ص ١٢٦ وانظر لمثله ديوان الطرماح ص ٤٠٥ .

١٢٩ - (سهر) .

ولكن صاحب اللسان عاد فأورد البيت نفسه برواية أخرى تتمثل في استبدال ساهور
ببأحور، واستشهد به على هذه الكلمة بمعنى القمر^(١٣٠)، ثم أورد البيت برواية ثالثة^(١٣١)
بناهور مكان ساهور شاهداً على استخدام هذه الكلمة بمعنى السحاب، والشقة هنا البرق. أو
ليس في اختلاف هذه الروايات عجب؟ أن فيها لعجبا!

وقد يكون الخلاف في الاستشهاد بالبيت الواحد في الموضوع الواحد بين الكتب المختلفة،
فقول خداس بن زهير:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مَحَافِظَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

ورد بروايات مختلفة في مصادر شتى، ولكن أخطر الروايات أن من النحويين^(١٣٢)، من
رواه بـ (رأيت) شاهداً على استخدام رأيت بمعنى علمت، ومنهم^(١٣٣)، من استشهد به لكن
بـ (وجدت) مكان « رأيت » شاهداً على استخدام وجدت بمعنى علمت. وما ندرى بأيهما قاله
خداس!

وربما اقتصر الخلاف على حركة حرف واحد، حيث يروى بوجهين مختلفين أحدهما يخرججه
من دائرة الاستشهاد، فقول الحارث بن حلزة:

زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ ضَرَبَ الْعَيْرَ مَوْلٍ لَنَا وَأَتَى الْوَلَاءِ

يروى بكسر عين العير، بمعنى الابل، وبفتحها بمعنى ما نتأ في وسط الورقة أو الحرف
الناثيء في وسط النصل، أو الحرف الناثيء من الصخرة، وكل هذه المعاني تؤول في هذا البيت
على نحو ما أورده أبو عبد الله التميمي^(١٣٤).

ومما كان الخلاف فيه حركة الاعراب وروايته بوجهين مختلفين: قول ذي الرمة يمدح بلال

١٣٠ - (بحر) .

١٣١ - (نهر) .

١٣٢ - المراد: المقتضب، ٩٧/٤، وانظره بنفس الرواية (رأيت) وفي: الأشموني، أبو الحسن علي: شرح الأشموني على
الفية ابن مالك، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ٤٣/٢. أبو طاهر التميمي: المسلسل تحقيق محمد عبد
المجواد، القاهرة، دار المعارف ص ٣٠٥. والعيني، محمود بن أحمد: شرح الشواهد ط١، القاهرة سنة ١٢٩٧ هـ ٣٧١/٢
٣٧٢، وأبو زيد: النوادر ص ٢٧، وابن جني: سر صناعة الاعراب، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الطبعة الاولى
القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م ٢١٠/١.

١٣٣ - ابن بنين: اتفاق المباني، ص ٢١١، والعسكري: الفروق ص ٨٣.

١٣٤ - القزاز: العشرات، ص ٢١٧ والهامش رقم ٥ من الصفحة نفسها.

ابن ابي بردة : (طويل)

إذا ابنُ ابي موسى بلائاً بَلَّغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصْلَيْكَ جازراً

حيث ورد برفع ابن وبلال على الابتداء بعد اذا ، أو على تقدير : اذا بَلَّغَ ابن ابي موسى (بناء الفعل للمجهول) ، كما ورد بنصبها بالفعل « بَلَّغَ » مبيناً للفاعل .

فقد استشهد به سيبويه (١٣٥) بالرفع ، وهذه الرواية ورد في احدى طبعات ديوان ذي الرُّمة (١٣٦) . اما الذين روه بالنصب فكثيرون ، نذكر منهم (١٣٧) المُبَرَّدَ والبَغْدادي وابن جني وابن الشجري والسُّيوطي ورواية الديوان .

ومما لا شك فيه ان ذا الرمة قال البيت بإحدى الروايتين . فمن اين جاءت الثانية ؟ وكيف صح أن يكون البيت الواحد شاهداً على حالين متباينتين ؟ ومن قبيل ما تقدم قول الشاعر :

(بسيط)
استغفرُ اللهَ من جَدِّي ومن لَعْبِي وزري وكلُّ امرئٍ لا بُدَّ مُتَنَزِرُ

فقد استشهد به ابن سَعِيد المُؤدَّب (١٣٨) على ادغام الواو في تاء مفتعل من متزر ، بينما ورد في شذور الذهب (١٣٩) برواية مختلفة وآخره فيه : مؤترز بقلب الواو همزة ، ليت شعري ما الصحيح ؟ ! وروى قول العجاج :

جأباً ترى تَلِيْلَهُ مُسَحَّجَا (١٤٠)

برواية أخرى اعقبها جدل مستطير بين النحاة والصرفيين وهي :

جأباً ترى بَلْيْتِهِ مُسَحَّجَا (١٤١)

١٣٥ - سيبويه : الكتاب ٤٢/١ .

١٣٦ - طبعة كمبرج ص ٢٥٣ .

١٣٧ - المبرد : المقتضب ٧٤/٢ ، وابن جني : الخصائص ٣٨٠/٢ ، والبغدادى : الخزانة ٤٥٠/١ ، ٤٥١ ، والقالي : الامالي ٣٤/١ ، والسُّيوطي : الهمع ص ٢٢٦ وديوانه ص ٣٧ - ٤٠ .

١٣٨ - ص ٢٥٠ . والجدد عكس الهزل واللعب . والوزر : الاثم . والمؤترز : الاثم .

١٣٩ - ابن هشام : شذور الذهب ، تحقيق محمد محبي الدين ط ٩ القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ ص ٣٧٠ .

١٤٠ - ابن بنين : اتفاق المبانى ص ١٠٩ وانظر الأصمعي : كتاب الوحوش ص ٨ وديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب

بعناية وليم بن الورد البروسي) ص ٣٧٢ ، والجأب : حمار الوحش . والتليل : العنق كله ، والمسحج : المعضض .

١٤١ - اللغوي : شجر الدر ، تحقيق محمد عبد الجواد ، القاهرة سنة ١٩٥٦ ص ١٥٧ . وابن منظور ١٢٠/٣ ، والليث : صفحة العنق .

إذ أوقع مسحاً مكان المصدر « تسحيجا » بدلا من وقوع الكلمة نعتا للتليل بحسب الرواية الاولى ، ذلك ان « بليته » الجار والمجرور والمضاف اليه لا تصلح مفعولا ل ترى ، فوقع الفعل على مسح التي تصلح ان تكون مصدراً ميميا ونعتا .

وقد قرأه أبو حاتم السَّجِسْتَانِي على الأصمعي برواية « بَلَيْتِهِ » فقال : هذا لا يكون ، قال : اخبرني به من سمعة من فلق في رُؤْبَةِ (من شق فمه) يعني أبا زيد ، فقال : هذا لا يكون ، فقال السَّجِسْتَانِي : جعله مصدراً ! أي تسحيجا ، فقال : هذا لا يكون ، فقال : فقد قال جرير :

ألم تعلم مُسْرِحِي القوافي فلا عيًّا بهنّ ولا اجتلابا
أي تسريحي ، فكأنه اراد ان يدفعه . فقلت له : فقد قال الله عز وجل : ﴿ وَمَرْقَنَاهُمْ كُلٌّ مُمَرَّقٌ ﴾ (١٤٢) فأمسك (١٤٣) .

قلت : فلتن كان ذلك قد ورد في القرآن الكريم وفي الشعر ، فان المعول عليه الرواية الاصلية للرجز ، ولئن استسيغ احلال مبنى مكان آخر في موضع ، فانه لا يشترط استساغته في كل موضع ، والأصل السماع لا القياس ، وما نرى الرواية الثانية « بليته » إلا تحريفا من النحاة .
هـ - مقدار الشاهد :

يختلف طول الشواهد من حالة لأخرى ، ومن موضوع لآخر فمن المصنفين من كان يستشهد بالبيت كاملاً أو بشرط منه ، وربما ذكروا البيت قبل الشاهد وبعده ، او تجاوزوا فأوردوا القصيدة التي منها البيت الشاهد كاملة (١٤٤) .

وقد يكفي بعض المصنفين ، أحياناً ، بجزء يسير من البيت ، ذلك اذا كان يقوم بالغرض ، والغالب ان يكون ذلك الجزء من بيت مشهور يسهل استكمال له لمن أراد ، ومن ذلك ما استشهد به أبو عمر الزاهد من قول امرئ القيس :

(من الطويل)
قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ (١٤٥)

١٤٢ - سورة سبأ - الآية ١٩ .

١٤٣ - ابن جني : الخصائص (ط دار الكتب المصرية) ٣٦٧/١ . وانظر لقول جرير ديوانه ص ٦٥١ ، سيبويه : الكتاب ١١٩/١ ، ١٦٩ ، والمبرد : المقتضب ٢١٣/١ وابن سعيد : دقائق التصريف ، ص ٤٧٩ .

١٤٤ - انظر على سبيل المثال : الشيباني : الجيم ٣١٧/٢ والبغدادي : خزائن الادب في مواضع كثيرة .

١٤٥ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، دار المعارف سنة ١٩٦٩ م . ص ١٩ والزاهد ، أبو عمر محمد بن عبد الواحد : العشرات في غريب اللغة ، تحقيق بجى عبد الرؤوف جبر ، عمان ، المطبعة الوطنية ١٩٨٤ ص ٩٣ .

على معنى القُرْزُل يكون بمعنى القيد ، والقُرزل بمعنى الفرس ، حيث شُبِّهَ بالقيد لأنه يقيد الوحوش عن العدو ، وتماً البيت ، وهو من معلقته :

وقد اغتذي والطيرُ في وُكُناتها بمنجَرِدٍ

وقد مر بنا ما انشده الليث من قول الطَّرْمَاح شاهداً على الدين بمعنى المطر ، حيث اكتفى بآخر كلمتين هما : معهود ودين .^(١٤٦)

وربما رأى بعض المصنفين أن يورد حكاية الشعر الذي استشهد به ، وأمثلة ذلك كثيرة ، فابن بنين^(١٤٧) على سبيل المثال ، يورد قصة تقع في صفحة كاملة تدور حول خبر المَخْبَل السعدي وحُلَيْدة بنت الزُّبْران بن بدر ليصل الى قول المخبل : (من الطويل)
فَأَنْكَحْتَهُ رَهْوا البيت .
واستشهد به على احد المعاني لكلمة رهو^(١٤٨) .

وفي موضع اخر ، نجد ابن بنين يتطرق الى ذكر جل فصيحات العرب ونبذ من اشعارهن وأخبارهن في نحو من اثنتي عشرة صفحة ، وذلك في معرض تعقيبه على قول ابي بكر ابن الانباري ان العرب تستقبح اللحن من النساء كما تستقبحه من الرجال^(١٤٩) .

ومن قبيل ما تقدم ما أورده القَزَّاز عقب تفسير العقيقة بسهم الاعتذار من حكاية رواها ثعلب عن ابن الأعرابي عن أبي المكارم الأعرابي^(١٥٠) ثم جاء بقول الاسعر الجعفي شاهداً لهذا المعنى من معاني العق :-
عَقَّوا بِسَهْمٍ ثم قالوا سالموا يا ليتني في القوم اذ مَسَّحوا للحاء^(١٥١)

ولكن الغالب أن يكون الاستشهاد بالبيت الواحد ، ومهما تكن من حال فإن الأمثل أن يؤتى بالبيت الشاهد مع كل ما من شأنه أيضاح معناه وإكمال جملته^(١٥٢) ، طال ذلك أم قصر ، وشعراً كان أم نثراً ، لأن هذا كله يعد من تمام الشاهد .

١٤٦ - انظر هـ ٨٢ في ما سبق ، والشيباني : الجيم ١/١١٣ ، ١١٥ .

١٤٧ - ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

١٤٨ - انظر للقصة والشعر ابن قتيبة : الشعر والشعراء ، القاهرة ١٩٤٤ - ١٩٥٠ دار احياء الكتب العربية ص ٤٢٠ (وطبعة دار الثقافة - بيروت سنة ١٩٦٤ في خيرة) .

١٤٩ - ابن بنين : اتفاق المباني ص ١٢٧ - ١٣٨ والبكري : السمط ص ١٥ - ١٧ وانظر هـ ٨٧ في ما تقدم .

١٥٠ - القزاز ، العشرات ص ٢١٠ وانظر ثعلب أحمد بن يحيى ، المجالس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ص ١٠٢ ، ١٧٢ .

١٥١ - الأصمعيات ص ١٤٢ اللحي مقصوراً ، والأزهري تهذيب اللغة ٦/١ ، والبغدادى الخزانة ١٣٧/٢ مع اختلاف في الروايات .
١٥٢ - انظر هامش ٨٩ ، ٩٠ في ما سبق .

أسباب الاختلاف

يقف دارس الشواهد العربية على عدد من الأسباب التي ادت الى الاختلاف في روايات الشواهد ونسبتها ووجه الاستشهاد بها ، ونحاول ها هنا ان نفصل القول في ابرز هذه الاسباب ، وأولها في ما نرى هو :

١ - **التصحيف والتحريف** : وهما ان يصبح حرف حرفاً آخر لتغيير في نقطة أو رسم حرفه على الترتيب . وغالباً ما يكون وقوعها في المتشابهات في الرسم من الحروف . ومن أوجه ذلك أن تقرأ كلمة « اخذ » أحد أو أخذ . أو غير ذلك من القراءات الممكنة مع تغيير النقط ، وهذا كله من باب التصحيف . ومثال التحريف ان تقرأ الراء ميباً أو نوناً ، والدال نوناً أو لاماً أو غير ذلك مما تشابه رسمه من الحروف (١٥٣) .

وقد تنبه القدماء لخطر هاتين الظاهرتين ، فتناولوهما بالدرس والتبيان . بل ان منهم من صنف كتباً في هذا المجال ، كحمزة بن الحسن الاصفهاني في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف (١٥٤) » وابي أحمد العسكري في كتابه « التصحيف والتحريف (١٥٥) » .

ومما يذكر في هذا المجال ان حنين بن اسحق (ت ٢٦٤ هـ) « كان يحتاط فيها بيلغه من أساء الأدوية ، ويفزع من الحرف ذي اللبس الى آخر يضعه في مكانه ، فمن ذلك انه كان يكتب السعتر بالصاد « الصعتر » ويقول : اخاف ان يقرأ « الشعير فيصير به الدواء داء » (١٥٦) .

ولئن دل هذا الخبر على شيء ، فأول ما يدل عليه هو ان الإعجام لم يكن معروفاً - أو قل شائعاً - حتى في القرن الهجري الثالث .

ومما يدعم هذا القول ما ذهب اليه ابن قتيبة (٢٧٦هـ) من قوله (١٥٧) « وكل علم محتاج الى السماع ، وأحوجه الى ذلك علم الدين ثم الشعر ... فانك لا تفصل في شعر الهذليين ، اذا انت لم تسمعه ، بين شابة وساية وهما موضوعان ، ولا تثق بمعرفتك في « حزم نُبائع » و « عروان الكراث » و « دفاق » و « تضارع » واشباه هذا ، لأنه لا يلحق بالذكاء والفتنة ... وقرىء يوماً

١٥٣ - انظر هامش ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ في ما سبق .

١٥٤ - تحقيق محمد أسعد طلس : دمشق سنة ١٣٨٨ ، ١٩٦٨ .

١٥٥ - تم طبعه في القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م .

١٥٦ - الأصفهاني علي : التنبيه على حدوث التصحيف ، تحقيق محمد أسعد طلس ، دمشق سنة ١٩٦٨ ص ١٥ .

١٥٧ - ابن قتيبة : الشعر والشعراء ، (ط الدار) ٨٢/١ ، ٨٣ ، والسيوطي : المزهري ، ٣٥٥/٢ .

(الطويل)

على الأصمعي في شعراي ذُوَيْبِ الْمُهْدَلِي :
بأسفل ذاتِ الدبرِ أُفْرِدَ جَحْشُهَا

.....

فقال أعرابي حضر المجلس للقاريء : « ضل ضلالك ، انها هي ذات الدبر ، وهي ثنية - عقبة - عندنا فأخذ الاصمعي بذلك في ما بعد » .

والمعروف أن التصحيف والتحريف والزيادة في القوائد ، ونحو ذلك مما يسيء الى التراث الأدبي واللغوي ، كانت قد شاعت في اوائل عصر التدوين الى أواخر القرن الهجري الثالث ، وربما امتدت الى ما بعده . ويشهد بذلك قول الاصمعي : « أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة الا مُصْحَفَةٌ أو مصنوعة » (١٥٨) .

وتبدو هاتان الظاهرتان واضحتين جليتين في كثير من شواهد العربية ، وسنذكر في ما يأتي طائفة منها موضحين ما يؤدي اليه التصحيف والتحريف من تغيير للألفاظ والمعاني ونحو ذلك مما يستشهد له من الموضوعات ، فقول لبيد بن ربيعة :
(طويل)
يُرْضَنَ صِعَابَ الدُّرِّ فِي كُلِّ حَجَّةٍ
وإن لم تكن أعناقهنَّ عواطلا (١٥٩)

ورد في كل من العشرات (١٦٠) واتفاق المباني وافتراق المعاني (١٦١) برواية صغار مكان صعاب أي بتصحيف في العين ، وتحريف في الباء . والقراءتان مقبولتان ذلك أن كل صغير من الدر صعب نظمه .

ومن أمثلة ذلك ما يعاب الى حد بعيد ، لا سيما اذا ترتب عليه اخلال بمعاني اللغة وقواعدها ، ومن قبيل ذلك قول حبيب بن خالد بن قيس مفاخرأ بقومه :
(وافر)
فَقَّوْمِي يَعْلَمُونَ فَسَائِلِيهِمْ
إذا ما حَبُّ أَرْبَابِ الْفِرَاعِ
بَأْسِي يَأْلَفُ الْأَضْيَافُ بَيْتِي
وأنزلُ بِالْفَضَاءِ وَبِالْيَفَاعِ
ويخرج على وجهين : من اراد بخب : نزل مكاناً خفياً ، جعل الفراع ما ارتفع من

١٥٨ - السيوطي : المزهرة ، ٤١٣/٢ .

١٥٩ - ديوانه ص ٢٤٣ ، وابن سيده : المخصص ، ٤٢/٤ ، وابن فارس : معجم مقاييس اللغة ٣١/٢ ، وابن دريد : الاشتقاق تحقيق عبد السلام هارون ، ٥٠٨/٢ ، والجمهرة ٤٩/١ ، والزبيدي في التاج ، وابن منظور : (حجج) مع اختلاف طفيف

١٦٠ - القزاز : العشرات ، ص ٦٤ .

١٦١ - ابن بنين : اتفاق المباني ، ص ٢٠٦ .

الأرض ، ومن أراد بها أسرع : جعل الفراغ الايل^(١٦٢) ولكن السرقسطي^(١٦٢) أورد البيتين برواية القراع والبقاع مكان الفراغ واليفاع على الترتيب ، وأردفهما بمثل ما أوردناه عقبهما من كلام ابي عبد الله القزاز التميمي . وينجم عن هذا التصحيف تفسير القراع بالابل ، وليس صحيحاً ، كما يصبح معنى عجز الثاني ان الرجل ينزل بالفضاء (والأماكن) وهذا هو معنى البقاع ، غير ان الشاعر أراد أنه ينزل بالاماكن المشرفة ، وذلك أكثر لضيفه وأكرم له . أما رأيت طرفة يقول مفاخراً بنفس المعنى في معلقته^(١٦٣) :

ولست بحلالِ التلاعِ مخافةً

والتلاع هنا الأماكن المنخفضة - من الاضداد . ومن أمثلة ما تقدم قول امريء القيس :

فأصبحتُ معشوقاً وأصبحَ بعلُّها عليه القتامُ سيءَ الظنِّ والحالِ

حيث أورده برواية جد مختلفة أبو هلال العسكري^(١٦٤) هي :

فأصبحتُ معشوقاً وأصبحَ أهلُها عليه القيامُ سيءَ الظنِّ والبالِ

شاهدا على كلمة البال بمعنى الحال ، حيث صحفت كلمة « القتام » ، وحرفت كلمة « بعلها » بحيث صارت أهلها . ولا معنى للقيام في البيت .

ومن الشواهد ما ورد في مراجع شتى بروايات مختلفة في أكثر من موضع ، فقول ابي ذؤيب

الهدلي :

يانيةٌ أحيا لها مظاً مابِدٍ والِ قراسٍ صوبُ أسقيةٍ كُحلِ^(١٦٥)

يروى بـ « أجنى » ، بمعنى صيِّره جنى ، وبـ « أجبى »^(١٦٦) ، وهذا كله من التصحيف ،

وروى مكان مابِدٍ « مابِد ومائد »^(١٦٧) وهذا من التصحيف أيضاً . وروى بـ « أرمية » مكان

١٦٢ - القزاز : العشرات ، ص ٨٩ والأول ذكره ابن سيده في المخصص ٢٤١/١٢ وكلاهما عن ابي الاعرابي .

١٦٣ - طرفة بن العبد : ديوانه ، مطبعة قزاقده أوردته سنة ١٩٠٩ ص ٣٨ .

١٦٣ - السرقسطي : كتاب الأفعال ٤٧٥/١ عن ابن الاعرابي أيضاً .

١٦٤ - السكري ، أبو سعيد : شرح اشعار الهدليين (ط لندن) ٩٦/١ وابن الانباري : شرح المفضليات ص ٨ ، وابن قتيبة المعاني الكبير ٦١٩/٢ ، والبلغة في شذور اللغة بعناية اوجست هفتر ص ٥٨ ، وابن دريد : الجمهرة ١١١/١ ، ٣٣٤/٢ .

١٦٥ - ابن بنين : اتفاق المباني ١٩١ ، والبكري : معجم ما استعجم ص ٩٢ ، ١١٧٤ ، والزبيدي : تاج العروس (صوب رمى ، أبد) .

١٦٦ - ابن منظور (مظط ، رمى) برواية (أجا) ولعله خطأ طباعي ، اذ حقها بالينة (أجنى) .

١٦٧ - الزبيدي : تاج العروس (أبد) وابن منظور : اللسان (صوب ، مظط ، رمى) . وابن سيده : المخصص ٧٤/٩ ،

وياقوت : معجم البلدان (مابِد) .

أسقية ، وبطحل مكان كحل ، وهذا من التحريف .

والصحيح من الروايات المختلفة أجنى / أجبى / أحيأ هي هذه الأخيرة ، ذلك أن المظَّ
يَنور ولا يعقد ، كما أن النحل - والأبيات فيه - لا ينتفع بالجنى ، بل بالنور ، وهذا يجعل رواية
« أحيأ » أعلى (١٦٨) . والمظَّ هو رُمان البر ، ما يزال معروفاً باسمه هذا في تهامة عسير جنوب
السعودية . ومن شواهد النحو قول الأعشى (١٦٩) :-
(كامل)
حتى يَفِيدَكَ من بنيهِ رَهينَةً نَعشُ وَيَرَهَنَكَ السَّهْكَ الفِرْقدا

حيث أورده المبرد (١٧٠) برواية يقيدك بالقاف . وقد خطأ الاستاذ الميمني في تعليقه على
البيت رواية يفيدك ، وقال : الصواب بالقاف (١٧١) . قلت : لعل الشعر يحتمل الروايتين ، ومعنى
يفيدك يعطيك ويكسبك . ولكن الاعشى لم يقله الا باحداهما . ويروي بيت العباس بن مرداس :
(كامل)

نُبئتُ قومَكَ يَزْعُمونَكَ سيِّداً وإخالُ أنكَ سيِّدٌ مغيونُ
بالعين - مغيون - مكان الغين (١٧٢) . وهو من شواهد النحاة على جواز تصحيح اسم المفعول من
الأجوف اليائي العين ، الثلاثي (١٧٣) ، في الشعر ، وذلك عند الضرورة وحسب ، والمغيون من
قولهم : غينَ على قلبه ، اذا غطى ، ومغيون مصاب بالعين ، وروايته بالعين أصح ، وهي تناسب
المعنى وهذا من التصحيف . وقول الشاعر (١٧٤) :
(وافر)
سوى تحليلِ راحلةٍ وعيرٍ أكائتُهُ مخافةً أن يناما

يرد في كثير من المصادر التي ذكرناها عندما تحدثنا عنه آنفا ، برواية وعين مكان وعير ،
وهذا من التحريف ، ولا شاهد فيه عندئذ ، لأنه يستخدم في بعض المصادر شاهداً للغير بمعنى
إنسان العين .

١٦٨ - ابن بنين : اتفاق المباني ص ١٩١ .

١٦٩ - ديوانه ص ٢٣١ ، وابن منظور والزبيدي (رهن) .

١٧٠ - المبرد : المقتضب ٢/٢٢٥ .

١٧١ - البكري : سمط اللال ص ١٥٦ .

١٧٢ - المبرد : المقتضب ١/٢٤٠ وهوامشها . والبغدادى : شرح شواهد الشافية ، القاهرة ١٢٩٩ هـ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، وابن
الشجري : الأمالي ١/١١١ ، ٢١٠ . وأبو الفرج : الأغاني ٦/٣٤٢ ، ٣٤٣ .

١٧٣ - بدلا من معين .

١٧٤ - انظر هـ ٥٤ - ٥٩ في ما تقدم .

ب - تعدد الروايات الشفوية :

من القصائد ما تعدد انشادها واختلفت روايتها فتغير رويها وحركته ، واختلفت عدة أبياتها وترتيبها وبعض مفرداتها ونظمها . فمطولة الشماخ بن ضرار الزائية ، وقصة حمار الوحش والصائد وقوسه التي أفرد لها قسطاً منها ، تروى بالزاي المضمومة رويًا لها في انشاد ، ورويها في انشاد آخراء مضمومة . وهي في انشاد ثالث راء مكسورة . ولم يصل إلينا من الإنشادين الثاني والثالث إلا أبيات قليلة متفرقة .

ولم يترتب على هذا التباين في الروايات اختلاف في الروي وحركته ولا تغير في بعض المفردات بسبب التصحيف والتحريف وغيرها ، وحسب ، ولكن العلاقات النحوية بين المفردات ، وكثيراً من المعاني والأسماء قد تغيرت حتى لو كان التغير طفيفاً . فقولته (من روي الراء المكسورة) :

وأحمى عليها ابنا يزيد بن مسهر
بيطن المراض كل حسي وساجر
بيروى :
ويروى :
بيروى :

وأحمى عليها ابنا زُميع وهيثم
مُشاش المراض اعتادها من ثائر
بيروى :
بيروى :
كما يروي :

وأحمى عليها ابنا قُريع تلاعها
ومدفع قُف من جنوب الحناجر (١٧٥)
بيروى :
وأحمى عليها نبل عبد بن خالد
شفاء الصدى من جوف ذات العكائر (١٧٦)

ومن أبياتها التي اعترى مفرداتها تصحيقات كثيرة في كتب اللغة والنحو والأدب قول الشماخ (من روي الزاي المضمومة) :

هَنَّ صليلٌ ينتظرنَ قضاءه
بضاحي عذاةٍ أمره وهو ضامرُ

١٧٥ - إذا كان المقصود بكلمة جنوب ها هنا الجهة المعروفة فإن هذه الرواية تكون موضوعة، ذلك أن هذه الكلمة لم تخلص لدلالاتها على الجهة المعروفة الا في أواخر ق هـ ٣. أنظر معجم ألفاظ الجغرافية الطبيعية للباحث - عمان ، دار عمار ، ودار الفيحاء سنة ١٩٨٧ مادة (جنوب) .

١٧٦ - الزبيدي ، عبد المنعم خضر : مقدمة لدراسة الأدب الجاهلي ، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي ١٩٨٠ ص ٣١٢ .

ويرد هذا البيت في الانشاد الثاني (الراء المضمومة) على النحو الآتي :

وهو وقوفٌ ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمره وهو ضامرٌ
وهذه الرواية ، لكن بالزاي ، ورد البيت شاهداً في كتب النحو على الفصل بالظرف
الاجنبي (ضاحي غداة) بين المصدر (قضاء) ومفعوله (امره) (١٧٧) .

ويقف المطالع في الدواوين وبمجاميع الشعر على اختلاف كبير بين الروايات التي ترد بها
القصيدة الواحدة من حيث عدد الأبيات ومفرداتها وترتيبها ، وقد نضرب لذلك مثلاً الأبيات التي
يَقْصُ فيها أمرؤ القيس حكاية الصيد في بائته التي أنشدها بحضرة عُلْمَةَ الفحل وأمَّ جُنْدُب ،
حيث تختلف رواية الطوسي عن رواية المُفْضَلِ الضَّبِّي ، عن رواية الأَعْلَمِ الشَّنْتَمَرِيِّ
والبَطْلَيْوسِيِّ (١٧٨) ومطولة النابغة الجعدي التي مطلعها :

خِليِّ عُوْجا ساعَةً وَتَهَجَّرا وُلوماً على ما أحدث الدهرُ أو ذراً
توردها مصادر التراث بروايات ثلاث مختلفة طولاً وقصراً وترتيباً ، وفي مفردات كثيرة .
وهذه الروايات هي :-

١ - رواية ابي زيد القرشي في جهمرة أشعار العرب (٨٤) بيتاً .

٢ - رواية ابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٩) عن ابي الفضل الرِّيَاشِيِّ (٢٤) بيتاً .

٣ - ما نشرته المستشرقة ماريا نلينو في ديوان الشاعر سنة ١٩٥٤ من أصل مخطوط في (١٢٠)
بيتاً (١٨٠) .

وقول عَقِيلِ بْنِ عُلْفَةَ ، وهو شاهد لغوي للققا :

خُذا جَنْبَ هَرْشِيِّ أو قفاها فإنه كلا جانبي هَرشِيِّ هُنَّ طريقُ (١٨١)

١٧٧ - المبرد : المقتضب ١/١٥٣ ، وابن الشجري : الأمالي ١/١٩١ ، وابن هشام : مغنى اللبيب ٢/١٢٥ ، والسيوطي : الهمع
ص ٣٠٢ وانظر للقصيدة والانشادات ديوان الشهاخ ص ١٧٣ - ٢٠٢ ، ٤٤٠ - ٤٤٤ ، ٢٩٩ - ٣٠٣ ، ١٦٦ - ١٦٨ ، ٢٤٥ -
٢٤٧ ، ٨٦ - ٩٥ ، ٦٨ - ٧١ ، ١٥٣ - ١٥٧ ، ٢٢٥ - ٢٣٣ .

١٧٨ - انظر ديوان امرئ القيس (أماكن متفرقة) .

١٧٩ - ابن عبد البر ٣/٥٥٩ وانظر شعر النابغة (ط دمشق) ص ٦٠ - ٦٩ ، ٣٥ - ٥٩ ، ٧٠ - ٧٣ ، ٧٣ - ٧٦ .

١٨٠ - الرُّبَيْدِيِّ : مقدمة لدراسة الادب الجاهلي ص ٣١٢ .

١٨١ - ابن بَنِينَ : اتفاق المياني ص ١٥٥ و ٩ من نفس الصفحة . والبغدادي : الخزانة ٢/٢٧٨ ، وأبو الفرج : الاغانى

١٢/٢٦١ ، ٢٦٢ ، والرُّبَيْدِيِّ : التاج (هرش) ، والبكري فصل المقال ص ٢٧٧ ، والسمط ص ٤٣٦ ، ومعجم ما استعجم

ص ٣٥١ ، واللغوي : شجر الدر ص ١٥٣ ، وابن سلام : طبقات الشعراء ص ٥٦٣ ، وابن منظور (هرش) ، وابن سيده

: المخصص ١٥/١٨٠ ، والميداني : معجم الامثال ٢/٦٣ - ٧٩ ، ٨٥ ، وياقوت : معجم البلدان (هرش) ، وابن نباتة

ص ٢٨٣ .

يروى أوله خذوا بطن ، وخذوا وجه ، وخذوا أنف ، وخذوا بطن ، وخذوا أنف .

ولا شك في أن هذه الاختلافات مردها الى الرواة وتصوراتهم ، إضافة الى دروج البيت على الألسن قديما ، حيث غدا مثلاً يضرب في المساواة بين خيارين ، فاذا بالناس عند التمثل به ، توجه الخطاب في أوله لمن تحدته من الناس اثنين كانا أم جماعة ، أم غير ذلك .

٣ - اختلاف المدارس والفرق :

لم يقف الخلاف المذهبي والفكري ولا المناورات المدرسية ومجالس المناظرة والجدال عند حدود الفقه والتفسير والفلسفة وعلم الكلام ، وانما تجاوزتها الى كثير من مظاهر الحياة ومناهج التفكير وانماط السلوك ، واتت في ما اتت عليه على شواهد اللغة والنحو فتركت اثارها فيها بوضوح في كثير من الاحيان .

وما كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري الا دليل واضح يبين مدى الاختلافات في طرق التفكير ومناهج التحليل والتعليل ، وقل مثل ذلك في كتاب الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسببويه لابن ولّاد ، وشرح الابيات المشككة الاعراب للفارقي ، وكتاب الألفاظ والرد على الجهمية والمُشَبَّهة لابن قُتَيْبَةَ ، ونحو ذلك مما نجده هنا وهناك في مصادر التراث .

وربما اتهم بعض المصنفين من علماء العربية بالوضع ، أو لعل بعضهم وضع - بالفعل - في اللغة ما ليس منها ، ليس تطاولاً على العربية ، ولكن تظاهراً أمام خصومه ومريديه بسعة الاطلاع والدراية .

فهذا هو ابو عبد الله المُفَجَّع يروي أن المبرد كان « لعظم حفظه واتساعه يتهم ، فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لتنظر كيف يجيب ، وكنا قبل ذلك تماريناً في عروض بيت الشاعر (طرفة) :

أبا منذرٍ أفنيتَ فاستَبَقَ بعضنا حنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعض (١٨٢)

فقال قوم هو من البحر الفلاني ، وقال آخرون هو من البحر الفلاني ، فقطعناه ، وتردد على أفواها من تقطيعه (قِ بعضنا) ، فقلت له : أيدك الله تعالى ، ما القبعض عند العرب ؟ فقال :

القطن ، يصدق ذلك قول الشاعر : (من الوافر)

كَأَنَّ سَنَا مَهَا حُشِيَّ الْقِبْعُضَا

قال : فقلت لأصحابي : ترون الجواب والشاهد ، أن كان صحيحاً فهو عجب ، وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب « (١٨٣) .

وقد دافع الاستاذ عزيمة عن المبرد ، ونسب الحكاية الى الانتحال ، وإن المفجع إنما قال ذلك لأنه كان من أصحاب ثعلب ، خصم المبرد ، وأنه كان شيعياً وشاعراً ماجناً (١٨٤) وما نرى هذا الا من باب التعصب لصاحب المقتضب والتحامل على المفجع . ولئن صح عن المبرد فقد استحق التهمة ، أو على الأقل ، فقد حق لنا أن نشك في الأمر .

ومن أوجه الخلاف التي هي انعكاس واضح للاختلاف في المذاهب ووجهات النظر ما أورده ابن قتيبة في كتاب الألفاظ والرد على الجهمية والمشبهة قال : قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ ﴾ (١٨٦) دفعنا وألقينا ، واحتج من احتج منهم بقول المثقب العبدى حكاية عن ناقتة :

تَقُولُ إِذَا ذَرَأَتْ لَهَا وَصِيئِي أَهَذَا دَيْنُهُ أَبَدًا وَدَيْئِي ؟ (١٨٧)

- بالذال - فقال : هذا جهل باللغة وتصحيف ، وإنما هو درأت ، بالذال غير المعجمة ، والله يقول : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾ (١٨٨) بالذال ، واحسبهم سمعوا بقول العرب « أذرته الدابة عن ظهرها » . أي ألقته ، فتوهما أن « ذرأنا » من ذلك في تقدير فعلنا ، غير مهموز ، ولو أريد ذلك المعنى (ألقينا) لكان ﴿ وَلَقَدْ أذَرْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾ وسمعوا بقولهم : ذرته الريح ويقول الله ﴿ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ ﴾ (١٨٩) ، أي وتتسفه وتلقيه ، فتوهمه منه ، ولو أريد ذلك لكان : ولقد ذرونا لجهنم ... » .

وهكذا نجد هؤلاء القوم يصحفون بيت المثقب العبدى ويحرفون روايته ، كي يناسب ما

١٨٣ - البغدادي : الخزانة ٣/ ٣٨٠ ، ياقوت : معجم الأديباء ٩/ ١١٣ ، وابن الانباري : نزهة الالباء ٢٨١ / ٢٨٢ .

١٨٤ - المبرد : مقدمة المقتضب ١/ ٢٠ ، ٢١ (من دراسة المحقق) .

١٨٥ - ص ١٧

١٨٦ - سورة الأعراف - الآية ١٧٩ .

١٨٧ - ابن الانباري : شرح المفصلية ص ٥٨٦ ، والمزرياني : الموشح ١٤٣ ، والربيعي : خلق الانسان ، تحقيق بولس برونله ط ١ ، مصر ، د.ت . ١٥٣ ، وابن بنين : اتفاق المباني ١٩٣ مع اختلاف طفيف في الرواية .

١٨٨ - سورة الأعراف - الآية ١٨٩ .

١٨٩ - سورة الكهف الآية ٤٥ .

ذهبوا إليه في تفسيرهم قوله تعالى ، ولكن ابن قتيبة فند مقالتهم بالدلالات اللغوية وتصاريف الألفاظ .

ومن أوجه الاختلاف بين المدارس والفرق الاختلاف في التعليل والإعراب ونحو ذلك ، فقد اختلف البصريون والكوفيون في قول الأعشى :

أقومُ لما جاءني فخرُهُ سبِحانَ من عَلَمَةِ الفاجرِ (١٩٠)

إذ احتج به البصريون هلى أن « سبِحان الله » تقديره براءة الله من السوء ، وهو عند أبي عبيد وغيره من علماء الكوفيين بتأويل التبرئة ، وفسره الائمة والباحثون عن تأويلات القرآن الكريم فقالوا : « سبِحانك : تنزيهاً لك يا ربنا » ... وقال الفراء (١٩١) وغيره من الكوفيين في قول الأعشى أن معناه : تنزيهاً لله من فخر علقمة ، وهذا كله من الاختلاف في المعنى .

وقد زادوا فاختلّفوا في الإعراب ، فذهب سيبويه (١٩٢) الى أن الشاعر ترك صرف «سبِحان» في البيت المذكور لأنه صيره اسماً ، وقال أصحابه : لما اجتمعت فيه علتان مثقلتان منع من الصرف ، احدهما أنه اسم لجنسه فهو معرفة ، والمعرفة تثقل الاسم ، والعلة الأخرى زيادة النون والألف في آخره ، فهو كسفيان في ذا التقدير .

وقال الفراء وأصحابه (١٩٣) : « سبِحان في بيت الاعشى نكرة مع التنوين ، لأنه مضاف الى اسم مسقط ، وتأويله سبِحان الله من علقمة » .

وقد اتفق البصريون والكوفيون - مثلاً - على حاجة (إن) الى الفعل وصحة تقديره معها غير أنهم اختلفوا في نأي الفعل عنها وتراخيها معها .

وقال البصريون : « ان » لا تُبَدَأُ الأسماء بعدها ، ولا تخلو من ملاصقة الفعل لها .

وقال الكوفيون : الفعل الذي تطأه (إن) يحتمل حالين : حال اتصال بها ، وحال بعد منها اذا لم يخرج عن جملتها ، ولم ينقطع عن الالتباس بها ، ولم يفصل بينه وبينها ما يخرجها عن أحكامها (١٩٤)

١٩٠ - ديوانه : شرح وتعليق محمد محمد حسين . مصر سنة ١٩٥٠ م ، ص ١٠٦ .

١٩١ - ابن سعيد : رقائق التصريف ٤٤٨ ، الفراء : معاني القرآن ١ / ٧٧ ، ٧٨ .

١٩٢ - سيبويه : الكتاب ١ / ١٦٣ .

١٩٣ - ابن سعيد : رقائق التصريف ٤٤٩ .

١٩٤ - نفس المصدر ٤٨٩ .

والشواهد التي ترد في مجال الاستشهاد لهذين المذهبين كثيرة ، وهي موضع خلاف واختلاف في تخريجها وتفسيرها ، من ذلك قول الشاعر في إما (إن ما) :
 (طويل)
 وَمَنْ لَا زَالَ يَسْتَوِدُّ النَّاسَ مَالَهُ تُرِيهِ عَلَى بَعْضِ الْخَطُوبِ الْوِدَائِعُ
 تَرَى النَّاسَ إِمَّا جَاعِلُوهُ وَقَايَةَ لِمَاهِم ، أَوْ تَارِكُوهُ فِضَائِعُ (١٩٥)
 وقول النمر بن تولب :
 (متقارب)
 سَقَّتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَ مَا (١٩٦)
 وقول النعمان بن المنذر :
 (بسيط)
 قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صَدَقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا (١٩٧)

وغير ذلك كثير ، الا أن الكوفيين ردوا حجة البصريين بما أوردوه من شواهد شعرية وطعنوا فيها أو خالفوهم في تخريجها واعرابها على نحو لا يتسع المجال لذكره .

كما رد الكوفيون حجة البصريين بما استشهدوا به من الشعر أو الرجز الذي جمعت فيه (يا) النداء والميم المشددة في نداء اسم الجلالة كقول الراجز :
 إني إذا حَدَّثُ أَلْمَا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا
 وغيره (١٩٨) ، وقد استدلوا به على جواز نداء ما فيه ال (١٩٩) .
 قال المبرد : « اضطر فادخل (يا) في اللهم لما كان العوض في آخر الاسم » (٢٠٠) .

ومن قبيل ما تقدم ان الكوفيين والبغداديين ينشدون قول لبيد :
 (رمل)
 وَإِذَا أُوْلِيَتْ قَرْضًا فَأَجِزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ (٢٠١)
 بليس : وهي عندهم في مقام لا ، عاطفة وهذه الرواية ورد الشعر في أمثال الميداني (٢٠٢) ومجالس

١٩٥ - نفس المصدر ٤٩١ ، والفراء : معاني القرآن ١٥٨/٢ ، الصواب « ومن لا يزل » .
 ١٩٦ - النمر بن تولب : شعره ، تحقيق د. نوري القيسي ، بغداد سنة ١٩٦٩ ، ص ١٠٤ .
 ١٩٧ - سيبويه : الكتاب ١٣١/١ ، وابن سعيد : دقائق التصريف ٤٨٧ .
 ١٩٨ - آل ياسين حسن : الدراسات اللغوية ص ٤٠٤ وقبلها وبعدها لمزيد من أوجه الخلاف ، وانظر للرجز ابن الشجري : الأماي ١٠٣/٢ .
 ١٩٩ - ابن الأنباري : الانصاف ٢٠٩ ، ٢١٠ ، والسيوطي : الجامع الصغير ٨٨/١ .
 ٢٠٠ - المبرد : المقتضب ٢٤٢/٤ .
 ٢٠١ - ديوان لبيد : نشر إحسان عباس . ط الكويت سنة ١٩٦٢ م ، ص ١٧٤ ، ١٩٨ .
 ٢٠٢ - ص ٢٤ .

ثعلب^(٢٠٣) . ولكنه ورد برواية « غير الجمل » مكان « ليس الجمل » في روايات البصريين شاهداً على استخدام « غير » في موضع لا^(٢٠٤) . لكن سيبويه^(٢٠٥) استشهد به على وقوع غير نعتنا للفتى على اعتبار ان اللام فيه للجنس لا للعهد . وذهب المراد^(٢٠٦) من البصريين الى ان « الا » في قول الشاعر :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوه لعمرُ أبيك الا الفرقدان

بمعنى غير ، وذهب سيبويه^(٢٠٧) الى أنها نعت لكل ، بينما جعلها الكوفيون^(٢٠٨) في معنى الواو العاطفة . وقال البغدادي باحتمال^(٢٠٩) وجه آخر في البيت هو أن تكون استثنائية ، والفرقدان منصوبة على الاستثناء بفتحة مقدرة على الالف على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال الثلاثة . وقد نجم اختلاف كبير في اعرابه على وجوه مختلفة نظراً للتباين آنف الذكر .

نتائج وأثار

ترتب على ما تناولناه في ما تقدم من أوجه الخلاف وأسبابها ، كثير من النتائج السلبية ، والآثار التي ألفت بثقلها على كاهل العربية منذ أمد بعيد ، وحتى اليوم ، فإذا بالمعاناة تزداد وتشتد ، وبالأصوات تجأر بالشكوى ، وأصوات غيرها تدعو الى نبذ التراث جملة ، ليس انطلاقاً من الحرص على اللسان العربي والمسيرة الحضارية للأمة ، ولكن تطاولاً على التراث أو صدوراً عن ولاءات مشبوهة .

غير أن في ذلك ما يدعو الى إعادة النظر في بعض القواعد وأسباب الخلاف والعسر ، ليس لجها للمتقولين ، ولكن تيسيراً للعربية ، وتجريداً لها مما يثقل كاهلها ، وتبرئة من كل ما شأنه إثارة

٢٠٣ - ص ٥١٥ .

٢٠٤ - المراد : المقتضب ٤/٤١٠ .

٢٠٥ - سيبويه : الكتاب ١/٣٧٠ وانظر للبيت وتخرجه البغدادي : الخزانة ٤/٦٨ - ٧٢ ، ص ٤٧٧ و ٢٨/٢ ، والعيني : شرح الشواهد ٤/١٧٦ - ١٨٧ وحامسة البحري ٢٥٢ .

٢٠٦ - المراد : المقتضب ٤/٤٠٩ .

٢٠٧ - سيبويه : الكتاب ١/٣٧١ .

٢٠٨ - الانباري : الانصاف ، ص ١٧٣ - ١٧٥ مع رده عليهم .

٢٠٩ - البغدادي : الخزانة ٢/٥٢ - ٥٧ وانظر السيوطي : الهمع ص ١ / ٧٨ ، وابن هشام : مغني اللبيب ١/٦٩ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٢/٨٩ وانظر للبيت المراد : الكامل ٨/٢٢٩ ، والمجاظ : البيان والتبيين ١/٢٢٨ ، والآمدي : المؤلف والمختلف ٨٥ . وينسب لعمرو بن معد يكرب ولسوار بن المضرب والى حضرمي بن عامر .

الجدل المفضي الى التنازع والعسر والاستثقال ، وعملا على ربط حاضر العربية بماضيها ، وعلى وقف النظرة الى التراث على أنه شيء كان وحسب . ذلك ان الارتباط بينها يكاد ينفك ، أو يُفك أن شئت ، لا نقولها ياساً وقتوياً ، ولا تشاؤماً وتطييراً بالواقع اللغوي ، وانما تحسباً وتخوفاً من ارهاسات ومقدمات باتت واضحة الدلالة على ما يمكن أن يكتنف مستقبل اللسان العربي وحضارته من ظلام بهيم . ويمكن اجمال ابرز تلكم الآثار والنتائج في ما يلي :

١ - تضخم المعجم العربي :

ليس بكثرة ما فيه من شواهد ، ولكن بكثرة ما ورد فيه من « قيل وقال » ونحو ذلك مما هو محمول على الشك أو الوضع أو نحو ذلك ، لم يكن بعضه - على الأقل - من موضوعية بقدر ما كان من تظاهر وتناظر وجري وراء الكلاميين في مسارهم . فهل القبعض كلمة عربية ؟ وهل تعني القطن ؟^(٢١٠) . وهل الثور في قول أنس بن مدركة الخثعمي :

إني وقتلي سُلَيْكاً ثم أعقِلُهُ كالثورِ يُضْرَبُ لما عافتِ البقر^(٢١١)

هو ما يكون على سطح الماء من قش وقصب ونحوهما ، أم هو الطحلب أو هو الثور قرين البقرة ذاته ؟ لأنه يقدم اذا عافت البقر الشرب فيضرب ليرد ، فتتبعه البقر^(٢١٢) .

وقول الشاعر : كأنها عرقتُ سامٍ عند ضاربه ... أهو شاهد الساهور أم الباحور أو الناهور^(٢١٣) . والواو من قول الطرماح :

..... وَدِينِ^(٢١٤)

أهي فاء الكلمة أم هي واو النسق ؟ و « من غاربة » من قول العرجي : (سريع)

٢١٠ - انظر هامش ١٨٣ في ما سبق .

٢١١ - الجاحظ : الحيوان ١٨/١ وابن بنين : اتفاق المباني ١٢٠ ، ١٤٨ ، وابن قتيبة : المعاني ١٠٠٩ ، والشعر والشعراء ص ٣٦٨ ، وابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ٧١١/٥ ، وابن سيده : المخصص ١٤٥/٩ ، وابن فارس : معجم مقاييس اللغة ٣٩٥/١ ، ٧٠/٤ ، والزبيدي : التاج (ثور) ، والميداني : مجمع الامثال ٥٩/١ ، والبغدادي : الخزائن ٢٠٩/٥ والزنجشري : المفصل ١٣ ، والرعي : خلق الانسان ١٤٧ ، وابن عبد ربه : العقد الفريد ١٣٠/٣ ، وابن منظور (عقل ثور) ، والبكري : فصل المقال ٣٠٧ ، والسيوطي : الهمع ٧/٢ ، والقلقشندي : المستطرف في كل من مستطرف ، بيروت ، ١٩٨٢ م ٤٠٦/١ .

٢١٢ - ابن بنين : اتفاق المباني ١٤٨ هـ ١ مع زيادة بخط الناسخ .

٢١٣ - انظر هامش ٨٢ سابقاً .

٢١٤ - انظر هامش ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ في ما تقدم .

شَمَالٍ مِنْ غَارِبَةٍ مُفْرَعًا وَعَنْ يَمِينِ الْجَالِسِ الْمُنْجِدِ (٢١٥)

أهي مَنْ غَارِبِهِ . . . ، بمعنى الذي انحدر فيه ؟

أم هي مِنْ غَارِبَةٍ . . . ، حرف جر ومجرور ، اسم مكان نُونَ للضرورة ؟

أم هي من غَارِبُهُ . . . ، أي من جاء في جانبه الغربي ؟

ناهيك عما ينتج عن هذا الخلاف اللفظي من خلاف معنوي ونحوي وبلداني .

والحُبَّ، والربيع والرَّجْعُ أي أمطار أم سحب ، والقُلْتُ مؤنثة أم هي مذكرة ؟ (٢١٦) .

(خفيف)

وقول جميل :

رسمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كدْتُ أقضي الحياةَ من جَلِيلِهْ (٢١٧)

المعنى : كدت أقضي الحياة من أجله ، كما قال أبو حاتم السَّجِسْتَانِي ، وكما هو معنى كلمة جليل

في العبرية والآرامية (٢١٨) ؟ أم انه : كدت أقضي الحياة من عظمه في صدري ، على حد قول

الأصمعي (٢١٩) ؟ . والرهو لارتفاع أم لانخفاض ؟ ولماذا ينشدون قول رؤبة :

إذا اعتَسَفْنَا رهوَةً أم غمضا (٢٢٠)

برواية إذا علونَ (٢٢١) وإذا علونا (٢٢٢) ؟ أليس ليكون واضح الدلالة عند الاستشهاد به على

معنى الارتفاع ؟ ويستشهدون لمعنى الانخفاض بها أثر عن أم الهيثم (وينسب لأبي العباس

(متقارب)

النُميري) :

دَلَيْتُ رَجَلِيَّ في رهوَةٍ فما نالتا عند ذاك القرارا (٢٢٣)

ويعودون فيستشهدون لمعنى الارتفاع بقول أبي العباس النُميري :

٢١٥ - اللغوي : شجر الدر ، ص ١٠٩ ، وابن بنين : اتفاق المباني ١٦٩ وانظر القالي : ذيل الامالي ٣١ لعمر بن أبي ربيعة ،

وابن دريد : الجمهرة ٤٨/٢ ، ٩٤ ، والاشتقاق ١٦١ ، والكنز اللغوي : مجموع ، ص ١٠١ ، والأزهري : تهذيب اللغة

٤٨٤/٢ ، وهوامش ديوان الهذليين ٨٦/٣ ، وابن فارس : م م اللغة ٤٧٣/١ ، وابن منظور : اللسان (جلس) ، والزبيدي

: التاج (جلس) ، وديوان العرجي ص ١١ كلها بروايات مختلفة قليلاً .

٢١٦ - جبر يحيى عبد الرؤوف : الالفاظ الجغرافية في التراث العربي - رسالة دكتوراه مخطوطة (مادة القلت) .

٢١٧ - ديوانه ص ١٨٧ .

٢١٨ - بكر : دراسات مقارنة في المعجم العربي ١٧٦/٢ .

٢١٩ - ابن بنين : اتفاق المباني ١٨٠ وكتب الاضداد والمعاجم (جلد) .

٢٢٠ - ديوانه ص ٨٠ .

٢٢١ - ابن بنين : اتفاق المباني ١٩٤ .

٢٢٢ - اللغوي : الاضداد ٢٨٤ .

٢٢٣ - المصدر السابق ص ٢٨٧ ، ابن منظور في اللسان ، والزبيدي في التاج (رهو) ، ابن سيده : المخصص ١٣ / ٢٦٣ ، ابن

دريد : الجمهرة ٤٢٢/٢ ، والأصمعي : الاضداد ص ٩ .

إذا هَبَطْنَ رهوةً أو غائطاً (٢٢٤)

وأنشد الأصمعي لابن مُقبل في الجَوْن :

وأطأتهُ بالسُّرى حتى تركتُ به ليلَ التمامِ ترى اعلامَهُ جُونا (٢٢٥)

أي سودا ، يريد أن ليل التمام لا تظهر فيه الاعلام ، فكأنها سود لخفائها . ويروي البيت بأسدافه مكان أعلامه ، وقال أبو الطيب اللغوي : « يصح أن يريد البيض ، أي سريت الى الصبح » ؟

وأوضح ما تبدو آثار الخلاف حول الشواهد في مجال الاضداد وبعض المعاني ، مما له ارتباط بالتفسير وبلغات القبائل . فالجون ، على حد قول قطرب (٢٢٦) هو الاسود في لغة قضاة ، والابيض في لغة من يليها . ولكل من المعنيين شواهد . والسورة من سور القرآن ما معناها ، ومم اشتق لفظها ؟ والآية أهي العلامة أم هي الجماعة من حروف القرآن (٢٢٧) ؟ وبأي شواهد المعاني من أشعار العرب نأخذ ؟ .

وقد اغرى تضخم المعجم العربي بعض المحدثين باختزاله ، فسقط منه بذلك نافع مع غير ذي النفع ، ولم يسلم فاعل من نقد حتى مجامع اللغة بالرغم من جهودها الفائقة . وربما اعتذر بعضهم باختيار الألفاظ المتداولة والمعاني التي (يرونها) تخدم أهداف الأمة في مسيرتها الحضارية فكان إغراض وإعراض ، كما كان استئثار واستصعاب .

ب - تعدد القواعد :

ونخص منها قواعد النحو والصرف ، بالرغم من أن كثيراً من أوجه هذا التعدد راجع الى الخلاف المذهبي بين المدارس المختلفة من بصرية وكوفية وبغدادية واندلسية ، مما أدى الى خلافات حادة في مناهج الدراسات اللغوية ، والنحوية ، وتداخل في هذه المناهج على نحو يجعلنا نوافق الدكتور عبد الكريم خليفة في اعتقاده بأن « هذه المناهج المتداخلة ، أيضاً ، التي استعملت في وضع القواعد العربية نحواً وصرفاً ومعنى ، وتفسيرها وتعليلها آخذة بعين الاعتبار الشائع والنادر والقليل ، من الأسباب التي ساهمت في تعقيد النحو واطهاره بهذا المظهر المصطنع الغريب

٢٢٤ - اللغوي : الاضداد ٢٨٤ ، وابن الانباري : الاضداد ص ٩٠ ، والسجستاني : الاضداد ص ١٢٥ دون نسبة .

٢٢٥ - انظر له ولما يدور حوله ديوانه ص ٣٢٢ ، وابن بنين : اتفاق المباني ص ٢٠٥ ، واللغوي : الاضداد ١٦٠ ، والأصمعي :

الاضداد ٤٤ ، والسجستاني : الاضداد ١٢٢ ، وابن الانباري : الاضداد ٦٣ ، وابن السكيت : الاضداد ٣١٧ ،

والصاغاني : الاضداد ص ٤٣٠ .

٢٢٦ - قطرب : الاضداد ص ٩٤ .

٢٢٧ - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، الطبعة الثانية ، ٤ مجلدات ، بيروت ١٩٨٨ ، دار الكتب العلمية ، ٨ ، ٧/١ .

عن العربية الشائعة الاستعمال ، والغريب عن الذوق الجميل والمنطق السليم» (٢٢٨) .

ويعود نصيب من ذلك الى اختلاف لغات القبائل في اجراء كلامها ، على نحو ما يتضح في « ما » الحجازية والتميمية ، واستخدام المثنى مطلقاً بالألف ، على لغة بلحارث بن كعب ومن جاورهم من العرب (٢٢٩) ، واختلافهم في همزة ال - مرء ، وامرىء ، واسم (٢٣٠) ، واختلاف تميم عن سواها في اسم المفعول من الأجوف ، حيث يصححون عينه ، فيقولون معيون ومغيون ومديون في معين ومغين ومدين ونحو ذلك .

ومن ذلك اختلافهم في « انا » من قوله تعالى ﴿ انا خيرٌ منك ﴾ (٢٣١) . إذ يقول أهل الحجاز « أن » بحذف الألف ، وهو أصل أنا في ما قاله بعض النحويين ، وتقول قضاة « أنا » بمد الألف الأولى وغيرهم يقول « ان » بحذف الألف الثانية وتسكين النون (٢٣٢) .

ومن ذلك أن قبيلة طيء تقول في السؤدد والحؤول : السود والحول ، بينما يزيد غيرهم دالاً في الاولى ولاماً في الثانية (٢٣٣) ، وغير ذلك كثير .

ومن أوجه ذلك التعدد أننا نجد بعض شواهد العربية يرد في مصنفات اللغة بروايتين مختلفتين ، شاهداً على قاعدتين مختلفتين ، فقول الشاعر :

استغفرُ الله من جدِّي ومن لعبي
وزري وكلُّ امرئٍ لا بدُّ مُتَّزِرٍ (٢٣٤)

شاهد على ادغام واو موزر (فاء مفتعل) في تاء الافتعال ، فغدت متزر بتشديد التاء ، بينما نجده في شذور الذهب (٢٣٥) ، برواية مختلفة قليلاً وب « موزر » إذ قلبت الواو همزة . قال ابن سعيد (٢٣٦) : واعلم ان أهل الحجاز يبدلون الواو الفاء في هذا الباب فيقولون : ياتزر (٢٣٧) .

٢٢٨ - خليفة ، عبد الكريم : تفسير العربية ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ١٩٨٧ ، ص ١٠١ .

٢٢٩ - ابن سعيد : دقائق التصريف ، ٥٢١ .

٢٣٠ - نفس المصدر ٥٢٠ .

٢٣١ - سورة الأعراف الآية ١٢ .

٢٣٢ - ابن سعيد : دقائق التصريف ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

٢٣٣ - المصدر السابق ٢٦٤ .

٢٣٤ - المصدر السابق ٢٥٠ .

٢٣٥ - ابن هشام : الشذور ص ٣٧٠ .

٢٣٦ - ص ٢٥١ .

٢٣٧ - في الأصل - ياتزن - ، تحريف صَوْبناه .

وقد أدى تعدد القواعد واختلافها الى تضخم في عدد الشواذ ، ليس في مجالات النحو والصرف والعروض وحسب ، وانما تعداها ذلك الى القراءات حتى صنف في شواذها المصنفون كابن جني في « المُحتَسِب في تبيين وجوه شواذ القراءات » وغيرها .

وقد حدا ذلك بابن سعيد الى القول : « والشاذ في كلام العرب كثير يكاد يلحق العام كثرة ، وفي ما ذكرته في هذا الباب ، وفي اضعاف الابواب المتقدمة كفاية ... »^(٢٣٨) .

ومن أوجه تعدد القواعد جواز الرفع والنصب والجر في بعض المفردات ، فأهيات وهيهات مما يجوز فيه كل ذلك ، كما يجوز فيها عند الوقف قلب التاء هاء (هيهاه) ، ومن ذلك جواز الأوجه الثلاثة في الاسم بعد لا سيما ، وكم الخبرية وغير ذلك مما تتعدد فيه وجوه الاعراب ، كقوله تعالى : ﴿ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ ﴾ اذ أورد النحاة خمسة أوجه في اعراب بشراكم ، وقوله تعالى ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾^(٢٤٠) حيث اختلفوا في اعرابها على عشرين وجهاً^(٢٤١) وغير ذلك كثير .

وتتضح الصور بكل أبعادها في مصنفات المتأخرين نسبياً ، التي هي شروح لكتب من تقدم ، حشدت فيها كل الأقوال والحجج ، بغض النظر عن مدارس أصحابها ومذاهبهم ، كمصنفات ابن هشام والسيوطي وغيرها في النحو ، ومن قبيل ذلك ، اعتبارا من القرن الهجري الرابع ، كتاب دقائق التصريف لابن سعيد المؤدب .

ومن هنا برز في النحو اصطلاحات مثل « راجح » و « مرجوح » ولغة عالية وشاذة ، ونحو ذلك مما تجده على سبيل المثال - في أوضح المسالك لألفية ابن مالك ، لابن هشام .

وباختصار ، فإننا نوافق عبد الكريم خليفة في ان الخلاف « يشمل معظم المصطلحات النحوية وأسباب التسمية وتصنيف الموضوعات والتعليل ودقائق التفصيلات » مما حدا ببعض الائمة الى « إبطال القياس والتعليل جملة ، كما فعل أصحاب المذهب الظاهري »^(٢٤٢) والى التصدي الى النحاة والرد عليهم في ما قعدوا وعقدوا ، على نحو ما فعل ابن مضاء القُرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .

٢٣٨ - ابن سعيد : دقائق التصريف ص ٣٦٧ .

٢٣٩ - سورة الحديد الآية ١٢ .

٢٤٠ - سورة القمر الآية ٥ .

٢٤١ - ابن سعيد : دقائق التصريف ٤٥٨ ، ٤٥٩ وغيرها .

٢٤٢ - خليفة : تيسير العربية ، ١٠٦ .

ج - تدني مستوى التحصيل اللغوي :

هذا ناتج عما يمكن أن نسميه بـ « عسر المادة اللغوية » الناجم عن الاثرين السابقين ، وعن الخلل الحاصل في مناهج التدريس الحديثة ، وفي المشاعر النفسية « العدائية » تجاه التراث العربي الاسلامي برمته عند بعض المنتسبين لهذه الأمة ، ممن هانت أنفسهم فاستهانت بجذورها ، وبعض من تربوا على ايدي المستشرقين ومريديهم الذين تخرجوا في معاهدهم ، فاذا ببعضهم ألد في خصومته من معلميه .

وقد أدى ذلك كله الى شعور واهم بعسر العربية ، لا سيما ان الداريجة باتت تزاحمها بضراوة ، في مجالات كثيرة ابرزها الاذاعتان المرئية والمسموعة . اضعف الى ذلك تحدي اللغات الاجنبية لها في عقر دارها كالانجليزية والالمانية والفرنسية .

وليست هذه الظاهرة وليدة القرن الحاضر ، نعم ، لقد استشرت اليوم ، ولكنها كانت قد بدأت في عهود الانحطاط والتأخر حين ظهرت صعوبة الشكل الكامل لجميع ما يكتب من مؤلفات أو نصوص أو رسائل^(٢٤٣) « وتدني المستوى اللغوي عند بعض المصنفين ، ومن يقرأ مصنفات الجبرتي يتبين مدى ذلك التدهور .

وقد يكون لنا هنا ان نعلق على ما تقدم من شعور بعسر العربية عند كثير من الناس

فنقول :

« ان العربية سهلة الا على الغريب »^(٢٤٤) ، وان صعوبة التعلم والاستيعاب عيب في المتلقي قبل أن يكون في المتلقى ، وهي نسبية يتحكم في مقدارها ما يبذله المتلقي من جهد في سبيل التحصيل ، اضعف الى ذلك أن الشعور بالعسر يتضاءل أمام الشعور بالانتماء الحضاري والاعتزاز بمقومات الحضارة وفي مقدمتها اللغة .

٢٤٣ - نفسه ١٠٧ .

٢٤٤ - هذا هو عنوان مقالة للكاتب تضمنت وجهة نظره في هذا الموضوع انظر جريدة صوت الشعب يوم الجمعة ١٨ / ١ / ١٩٨٥ ص ١٠ .

مقترحات

لا شك في أن ثمة مآخذ على الشاهد اللغوي بأنواعه ، وان هذه المآخذ قد أدت ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، الى تدن في مستوى التحصيل - ولو جزئياً - والى غير ذلك من النتائج ذكرنا أبرزها في ما تقدم .

فلا بد اذاً من اعادة النظر في امر الشاهد اللغوي ، والحجر على كل ما لا يرقى الى درجة البراءة من جل أوجه الخلاف ، عن طريق النقد المبرأ من الهوى ، ثم الحجر على ما ترتب عليه ، ولا سيما أن كثيراً من المفردات لمعانيها قد تحلّف عن الركب ، وان بعض القواعد وفروعها وشواذها يمكن إغفالها وغض النظر عنها لندرة استخدامها ، او لأن هناك ما يجوز استخدامه بدلا منها ، وهو اكثر شيوعا ، وقد نجد في كتب مثل « الواضح » لابي بكر الزبيدي الإشبيلي « وتجديد النحو » لشوقي ضيف « واحياء النحو » لابراهيم مصطفى - خير دليل على ما اسلفنا من توجه للتيسير والتصحيح .

وأما ما نراه واجباً في مجال الشاهد اللغوي على وجه الخصوص فيمكن إجماله في ما يلي :-

- ١ - اعادة النظر في الشواهد ورواياتها المختلفة ، ونبذ ما يتضح فساده بعد عرضه على المحك ، وأطّاح ما ترتب عليه في امر اللغة ... وينبغي ان يناط ذلك بلجنة موسعة ، والاستبيان الخطي والدرجات ، تماما كما هي الحال في لجان التحكيم .
- ٢ - رفع الشاهد القرآني وتقديمه على الشاهد الشعري وغيره ، فهو كلام الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو المنزل بلسان عربي مبين الى جانب ان الله عز وجل قد تكفل بحفظه .
- ٣ - اغفال شواذ الشواهد بجملتها ، وما هو من قبيل لهجات القبائل ، وتجويز الاستشهاد بالمولّد على التغيّرات التي طرأت في الدلالات اللغوية في العصور التي تلت عصور الاحتجاج .
- ٤ - اعتماد روايات الدواوين وبجاميع الشعر ، وتقديمها على روايات كتب اللغة ، لان الغالب في الروايات الأولى ان تكون صحيحة مجردة من الاهواء ، وأنها الاصل .
- ٥ - الاجتهاد في معرفة جملة الشاهد ، وان طالت ، ولو ادى ذلك الى ذكر ابيات كثيرة قبل الشاهد وبعده .

٦ - التركيز على النصوص الادبية (التي يحتجّ بها) وعلى حفظ قسط من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف واقوال العرب المختلفة : الشعر منها والنثر ، وان يكون التعامل مع اللغة المكتوبة على انها نصوص نظمت اختيارا في مقام معين ، وليس على انها مقطعات نقطعها نحن ونجندها خدمة لغرض ما .

وقد يطول بنا استعراض ما يمكن اضافته لهذه النقاط الست ، وهو كل وجه يصحح الخلاف والاختلاف اللذين يعتوران كثيراً من شواهد العربية مما سبق ان ذكرناه آنفاً ، وغيره .

ولا يمكن هنا ان نفصل بين اقتراحات درنا بها حول قديم بُني عليه ، وبين جديد يساهم في التصحيح والتيسير ، ليس في مجال واحد من مجالات اللغة مجال الشاهد ، بل في مجالات اللغة كلها ، لولا ان هذا الموضوع يقع خارج اطار البحث ، ولكننا نحيل القارئ الى المصنفات الحديثة التي تناولت قضية تيسير العربية بوجه عام ، ونخص منها كتاب تيسير العربية بين القديم والحديث للاستاذ عبد الكريم خليفة^(٢٤٥) وبعض المقالات التي درنا^(٢٤٦) بها حول هذا الموضوع .

والله الموفق للصواب .

٢٤٥ - خليفة : تيسير العربية ١٢٢ .

٢٤٦ - انظر صوت الشعب ص ١٣ عدد ٩ / ٣ / ٨٥ و ص ١٠ عدد ٢٥ / ١ / ٨٥ و ص ٩ عدد ٩ / ٥ / ٨٥ ومجلة الفيصل ص ٥ عدد ٩٠ وغيرها .